

## اقتصادات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل

### د. بلقاسم العباس

#### ملخص

تقوم الورقة بدراسة أوضاع أسواق العمل العربية والبطالة، وكذلك مقارنة مؤشرات هذه الأسواق خاصة في مجموعة "دول الربيع العربي"<sup>(1)</sup>. وتنتقل من مناقشة الاقتصاد السياسي للتنمية العربية، وكيفية انعكاس أزمة التنمية العربية على أوضاع أسواق العمل. ويمكن تلخيص وضع أسواق العمل العربي بمعدلات البطالة، خاصة المتعلقة بالشباب والإناث والمتعلمين، التي تُعتبر الأعلى عالمياً. هناك العديد من العوامل المتعلقة بالخصائص الهيكلية للاقتصادات العربية وكذلك تركيبة أسواق العمل، جعلت المنطقة تعرف تعايشاً مُستمرّاً بين النمو الاقتصادي والبطالة. وقد عرفت الدول العربية إجمالاً ومن بينها "دول الربيع العربي" حقبةً من النمو الاقتصادي، ولكن في مجمله لم يكن كافياً لتخفيض البطالة إلى المستويات "الطبيعية". فالنمو السكاني القوي الذي امتازت به المنطقة، وإن بدأ بالتراجع خاصة في دول شمال أفريقيا، مكن من الإبقاء على معدلات نمو القوة العاملة مرتفعة بالرغم من انخفاض معدلات مساهمة الإناث في سوق العمل. هذا التدفق الكبير لقوة العمل لم يُصاحبه ارتفاع التشغيل بنفس الوتيرة، ذلك إما لتعثر النمو أو لانخفاض فعالية سياسات التشغيل في خلق فرص عمل دائمة، حيث أن العديد من الدول ركزت على الإصلاحات لتحقيق التوازنات المالية التي لم تسهم في تعميق التحول الهيكلي. هذا التفاوت بين ارتفاع معدل نمو القوة العاملة والنمو الاقتصادي لم يسمح بتسجيل انخفاض ملموس في معدلات البطالة. كما أن الخصائص الهيكلية لسوق العمل سمحت بتجذير مشكلة البطالة وتحولها إلى بطالة هيكلية يصعب امتصاصها بالنمو الاقتصادي لوحده، وذلك لانخفاض احتمال توظيف الخارجين من سوق العمل لفترة طويلة أمام هذه الضغوط المتزايدة على العمل، اتسعت رقعة الاقتصاد غير الرسمي وما يتبعه من عمالة هشة وظروف عمل سيئة، في وقت ارتفع فيه رأس المال البشري بمعدلات أعلى من ما حققته النُمور الآسيوية. تشير آخر الاحصائيات إلى أن نسبة خريجي الجامعات والمشتغلون في هذه القطاعات الهشة تصل إلى ثلث المشتغلين، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 50% في القطاع الخاص. يُلخص هذا الوضع ربما أكثر من غيره واقع السخط الذي يعيشه الشباب العربي المثقف، الذي مهد لأحداث الربيع العربي.

\* عضو الهيئة العلمية في المعهد العربي للتخطيط. البريد الإلكتروني: belkacem@api.org.kw

## Arab Spring Economies and Labor Market Conditions Belkacem Laabas

### Abstract

The paper studies labor market conditions in Arab spring states and how these conditions might have affected political outcomes. The paper starts with a discussion of Arab political economy of development and how its failure depressed labor markets leading to high unemployment rates among youth and females. Many structural features of Arab economies led to the co-existence of growth and unemployment. Economic growth was not sufficient to reduce unemployment to its 'natural' levels because of high labor force growth and weak job creation. After the collapse of growth in mid-eighties, countries concentrated more on financial stability and less on deepening structural transformation. Unemployment was further complicated by the mismatch between vacancies and job seekers which eventually increased structural unemployment of the youth which could not be absorbed by economic growth alone. As a result precarious and informal employment increased hand in hand with human capital. This abnormal situation of deteriorating job prospects and increased education probably laid the ground for the Arab spring.

## 1. الاقتصاد السياسي للتنمية الاقتصادية العربية و تحديات سوق العمل

تُشكّل الأحداث السياسية التي تشهدها العديد من الدول العربية منذ نهاية عام 2010 المتمثلة في موجة من الثورات الشعبية "السلمية - الدامية" نقطة تحول أساسية في منظومة الحاكمية العربية، قد تأسس بداية للتحول الديمقراطي ولبناء دولة المؤسسات التي يُؤمل أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز "التنمية البشرية" ورفع مستويات الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

قبل بدء أحداث الربيع العربي شكلت أغلب الدول العربية أو بالأحرى "كلها" استثناءً واضحاً في مجال التحول الديمقراطي، خاصة إبان الموجة التي تلت انهيار المعسكر الشيوعي في شرق أوروبا وتواري الدكتاتوريات التقليدية الموالية للغرب<sup>(2)</sup>. هذه الأخيرة جعلت من الحرب الباردة مُبرراً أساسياً لدعمها وبقائها بالرغم من سجلها الرديء في مجال حقوق الإنسان. إن الأسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح هي: لماذا لم تشهد الدول العربية موجة الديمقراطية في بداية تسعينات القرن الماضي؟ وما هي العوامل السياسية والاقتصادية التي ساهمت في إطالة عمر النظم الشمولية؟ وما الذي طرأ من الناحية الاقتصادية والسياسية خلال السنوات العشرين الماضية لكي تقرر الجماهير تغيير أنظمتها؟ بغض النظر عن نظرية المؤامرة التي تعزو كل شيء للقوى الإمبريالية والخارجية، فإن الثورات تحركها عوامل موضوعية وأخرى ذاتية. وتُشكل العوامل الموضوعية الأسباب المادية الضرورية لحدوث الثورات، لكنها تبقى غير كافية، لأن الثورات تحتاج إلى جُملة من العوامل الذاتية، حتى تحدث هذه الثورات<sup>(3)</sup>.

نظراً للتشابك المعقد بين العوامل الموضوعية والذاتية، فإن عملية التنبؤ بالثورات تعتبر شبه مستحيلة، كما أن تفسير أسباب حدوثها يعتبر أيضاً عملية معقدة. بالمقابل يُمكن دراسة العوامل الموضوعية ومقارنتها مكانياً وزمنياً كمحاولة لتحديد أثر هذه العوامل في الدفع نحو الانقلاب الشعبي على أنظمة

الحكم. بالرغم من الاختلافات في طبيعة الأنظمة السياسية وكذلك التفاوت في مستويات التنمية، إلا أن الثورات العربية قد امتدت إلى طيف واسع من هذه الأنظمة. كما أن تفاعل النخب مع هذه الثورات اختلف من دولة لأخرى. ونظراً إلى أن ثورات الربيع العربية قد اقترنت بكرامة المواطن، إلا أن أداء سوق العمل وخاصة وضع الشباب والمتعلمين يعتبر المجال الأساسي المحدد للعوامل الموضوعية الدافعة للحراك الشعبي.

هناك اعتقاد راسخ بين الباحثين وحسب ما تعكسه مختلف المؤشرات التنموية، أن الحصاد التنموي العربي كان في الغالب متواضعاً في مجمل الدول العربية خلال نصف القرن الماضي<sup>(4)</sup>

وخاصة بعد منتصف ثمانيات القرن الماضي، حيث انهار النمو العربي. أدى هذا الوضع إلى جعل "العقد الاجتماعي" و"الصفقة الاستبدادية" المبرمة ضمناً بين المواطنين والنخب الحاكمة غير قابلة للاستدامة، خاصة في مجموعة الدول غير النفطية أو كثيفة السكان. حدث هذا في ظل اتساع الهوة بين انتشار التعليم وارتفاع مستويات رأس المال البشري من جهة، وتفاقم مشاكل البطالة وخاصة بطالة الشباب، (جلال، 2002)، وجمود الأنظمة السياسية وسيطرة النخب على القرار السياسي دون المشاركة، واستغلال ثروات الدولة وتوزيعها بين مجموعات مصالح ضيقة. أدت هذه العوامل في نهاية المطاف إلى إيجاد حالة من التناقض السافر بين جهود التنمية وتوزيع ثمارها بصفة عادلة، وكذلك بين تحسن رأس المال البشري وارتفاع وزن حجم الطبقة الوسطى<sup>(5)</sup> من جهة، وجمود المؤسسات السياسية وضيق هامش الحريات والحقوق السياسية.

أدى تعمق هذه التناقضات في ظل بيئة عالمية جديدة<sup>(6)</sup> اتسمت بثورة المعلومات ورغبة القوى العالمية في إعادة تشكيل المنطقة في شكل شرق أوسط جديد إيماناً منها بأن الانفتاح السياسي أصبح ضرورياً، وكذلك لتحقيق الانفتاح الاقتصادي، وكذلك اعتقاد هذه القوى أن الأنظمة القائمة لم تعد قادرة على



الاستمرار، لفقدانها الشرعية من جهة، ولعدم كفاية الدعم السياسي والمالي للأنظمة في تمرير الحل النهائي لقضية الشرق الأوسط. بالمقابل، أدت العلاقة المريبة مع الغرب لبعض الأنظمة القائمة للتمادي في مشروعها السلطوي دون مراعاة الحراك الداخلي.

من الصعب رسم صورة واضحة حول اقتصادات «دول الربيع العربي»، خاصة في ما يخص تفاعل التنمية الاقتصادية بسوق العمل، وكيفية انعكاسها على الفقر والبطالة، في ظل طبيعة المؤسسات السياسية القائمة، ذلك لأن البيانات المتوفرة حول هذه الأبعاد المعقدة لا تسمح بصياغتها في نموذج يمكن أن يعكس الواقع المعقد<sup>(7)</sup>. سيتم في هذه الورقة بالاعتماد على ما توفر من بيانات الدول العربية تحليل العلاقات التبادلية بين النمو وسوق العمل، لدراسة الترابطات الممكنة بين التنمية والمؤسسات وسوق العمل، لرسم أهم الخصائص الأساسية لوضع سوق العمل في الدول العربية إجمالاً، ودول الربيع العربي خصوصاً.

ولإعطاء صورة حول الأسباب الموضوعية التي أدت إلى الثورات الشعبية في بعض الدول العربية واستثناء بعض منها، فإن الورقة تنطلق أولاً من تقييم العملية التنموية الاقتصادية، وخاصة التركيز على قضايا التوزيع والعدالة والنمو الاقتصادي وانعكاساتها على سوق العمل، وتفسير سبب عدم تمكن النمو الاقتصادي من استيعاب كل الداخلين لسوق العمل. كما أن عملية التقييم سوف تركز أيضاً على دور عملية التعليم وبناء رأس المال البشري ودوره في بناء الطبقة الوسطى، التي تعتبر المحرك الأساسي للحراك السياسي والطلب على الحريات والحقوق الأساسية.

على الصعيد السياسي، لا يمكن فصل سوق العمل عن «العقد الاجتماعي» والصفقة الاستبدادية المبنية على توزيع «الريوع» وشراء السلم المدني وتحول مشروع الدولة الوطنية إلى «الدولة الفتوية»، حيث تم تحريف مسار الدولة الوطنية التنموية إلى دولة تجند مواردها لخدمة الفئة الحاكمة على حساب

المواطن. وتمتاز الدول "الريعية" بتوظيفها سياسات توزيع الريع، خاصة عبر برامج التوظيف الحكومي بالرغم من عدم نجاعته الاقتصادية لكي يوفر حلاً لأوضاع سوق العمل المتردية نتيجة تراجع النمو الاقتصادي، خاصة منذ منتصف ثمانيات القرن الماضي.

ونتيجةً لهذه الممارسات، بدأت تتسع الهوة والتناقضات بشكل صارخ بين مكونات التنمية بكل أبعادها، خاصة المتعلقة بتطور أسواق العمل ورأس المال البشري وجمود التنمية السياسية وتدهور طبيعة المؤسسات القائمة على العملية التنموية. فظهرت حالات انحباس للتنمية الاقتصادية وما ينبثق عنها من تفاقم للبطالة والفقر، حتى في دول غنية بالموارد النفطية (الجزائر، ليبيا، العراق)، أو في دول سجلت مُعدلاً مُحترماً في مجال النمو الاقتصادي، لكن تمادت فيها "الدولة الفئوية"، حيث استأثرت النخب بثمار التنمية وتهميش المواطنين فيها، خاصة الشباب العاطل عن العمل، مما أدى في نهاية المطاف إلى التمرد على هذه النخب الحاكمة.

عندما حازت الدول العربية على استقلالها من الاستعمار والانتداب الخارجي حكمتها نخب مدنية وعسكرية، استندت إلى الفكر الوطني الليبرالي أو الاشتراكي (حسب الحالة)، وجعلت من عملية بناء الاقتصاد والمؤسسات أولوية قصوى. وتمتعت هذه النخب بشرعية ثورية/ تاريخية، سمح لها باحتكار السلطة وإعفاءها من المحاسبة والمساءلة الشعبية. ويسمح العقد الاجتماعي المبرم بين هذه النخب والمواطنين بتعزيز حكم النخب بشكل استبدادي، مقابل صفقة يحصل فيها المواطن على حصته من التنمية الاقتصادية، في شكل دعم للسلع الأساسية، وعمل مضمون في القطاع العام، وكذلك الحصول مجاناً على خدمات التعليم والصحة والسكن الاجتماعي. وتميزت الاستراتيجية التنموية بتطبيق استراتيجية "إحلال الواردات"، واضطلاع القطاع العام بمهمة احتكار النشاط الاقتصادي وتراكم رأس المال، وكذلك مُحاربة البرجوازية الوطنية في العديد من الحالات والقيام بإصلاح زراعي لصالح الفلاحين المعدمين.

تمكنت الدول من تمويل هذه الاستراتيجية المكلفة، من خلال تجنيد مزيج من الموارد حسب طبيعة الاقتصاد، لكنها ركزت في غالبها على الربوع من الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز والفوسفات أو تحويلات المهاجرين، أو مساعدات وديون خارجية<sup>(8)</sup>. بالرغم من أن هذه الحقبة الممتدة لغاية منتصف ثمانيات القرن الماضي قد تكون تميزت بمعدلات نمو جيدة وبجهود تنموية معتبرة في مجالي الصحة والتعليم، لكن هذا النمو كان مكلفاً وهشاً، حيث بدأت الدول تُثقل بالمدىونية العامة، بالإضافة إلى الاعتماد على الربوع التي تتميز بتذبذبها وتعرضها إلى الصدمات الخارجية الحادة، مما جعل النظام الاقتصادي القائم مُنكشفاً بشكل حاد لمثل هذه الصدمات، مما أدى بالعديد من الدول إلى تطبيق سياسات التعديل الهيكلي وما له من آثار على سوق العمل، (العباس، ودهال، 1998)<sup>(9)</sup>.

توازياً مع عشر المشروع التنموي في مُنتصف ثمانيات القرن الماضي نتيجة عدم استدامته، بدأت تظهر تحولات عميقة في البيئة الاقتصادية العالمية، اتسمت بما يعرف بالعمولة نتيجة ضغط القوى الليبرالية ومؤسساتها على الدول النامية، بأن تبني المشروع الليبرالي المعروف باقتصاد السوق<sup>(10)</sup>. وتمكنت هذه القوى تسريع هذا التحول من خلال نفوذها المالي، وخاصة بربط برامج الإصلاح الهيكلي بإعادة جدولة الديون. ونتيجة للاختلالات المالية الكبيرة فقد بدأت الدول في تبني المشروع الليبرالي، حيث بدأت الدولة بالانسحاب من دوايب الاقتصاد عبر فتح الأسواق وتغيير تنظيمها، بالإضافة إلى تنفيذ برامج الخصخصة، (عبدالخالق، 2001). إذا كان الغرض من الإصلاحات الاقتصادية هو إعادة الفعالية الاقتصادية من خلال تحرير الأسعار وتحرير التجارة، فإن التركيز على التوازنات الاقتصادية والفعالية كهدف، وإغفال قضايا التوزيع والعدالة بدأ يُؤسس لعملية استقطاب وشرخ اجتماعي نتيجة الضرر الذي ألحقته الإصلاحات بالطبقة الوسطى، التي كانت العماد الأساسي للأنظمة السياسية القائمة. كما جاءت الإصلاحات الليبرالية في ظل بيئة مؤسسية

ضعيفة غير قادرة على القيام بمهام التحكيم والحماية وفرض الشفافية والمساءلة التي يتطلبها العمل السليم لاقتصاد السوق<sup>(11)</sup>. سمح هذا الوضع المؤسسي المفقود للطبقة البرجوازية الطفيلية المكونة أساساً من التجار المضاربين وليس من رجال الأعمال الصناعيين، وتحالفهم مع البيروقراطية وتحولهم تدريجياً إلى السند الأساسي للنظام القائم، الذي بدأ يتجه نحو القمع والقوة وتزوير الانتخابات للبقاء في السلطة، في ظل فقدان الشرعية الشعبية التي يتطلبها اقتصاد السوق والنظام الليبرالي المنشود.

ونتيجةً لتدهور الوضع المعيشي، وانحراف المجتمع وسيطرة "الأقليات" الجديدة، فقد بدأت المعارضة خاصة تلك التي تتخذ الخطاب الديني تتسع شعبيتها في أوساط عموم السكان، سواء من خلال العمل الخيري أم من خلال الخطاب الأخلاقي المتشدد تجاه النخب الحاكمة. في المقابل، استغلت النخب مُحاربة الإرهاب وخطاب التيار الديني المتشدد كذريعة أساسية لاحتكار السلطة وإيقاف المشروع الديمقراطي، وفرصة سانحة للتحالف البيروقراطي والمضاربين، لكي يكملوا عملية التراكم البدائي من خلال استغلال النفوذ السياسي.

بالرغم من هشاشة النمو الاقتصادي، واعتماده أساساً على مصادر ريعية، فقد حققت الدول العربية تقدماً لا بأس به في مجال فتح ودمقرطة التعليم، وبناء مستوى كمي من رأس المال البشري، حسب ما هو واضح من تحليل بيانات رأس المال البشري المقدر بمتوسط سنوات التعليم من طرف (بارو ولي، 2010)<sup>(12)</sup>. كما امتازت الدول العربية في المراحل الأولى من التنمية بمعدلات نمو سكاني مرتفعة، مما يعني أن التدفق نحو سوق العمل ظل مرتفعاً بالرغم من انخفاض معدلات مساهمة الإناث في سوق العمل. كما أن ارتفاع مستويات تعلم الإناث رفع نسب مساهمتها لاحقاً، خفض من نسب خصوبتها، وزاد من الطلب الاجتماعي (التعليم، الصحة، السكن والتشغيل) ارتفاع وتسارع وتائر الهجرة الريفية نحو المدن.



من المفروض أن هذه الخصائص الديموغرافية تشكل نعمة على الاقتصاد، عرضها قوة عمل شابه ومدربة تساهم في البناء الوطني ورفع الإنتاج، ويسمح بتنافسية في الاسواق الدولية عبر الانخفاض النسبي لمعدلات الاجور. تحولت هذه النعمة إلى نقمة<sup>(13)</sup> ولم تستطع الدول استغلال هذه الهبة السكانية<sup>(14)</sup> وتحولها إلى عبء، لأن التحول الاقتصادي الذي حصل في منتصف ثمانيات القرن الماضي لم يكن قادراً على فتح المجال أم الشباب المتعلم، وخاصة في القطاع العام الذي لم يعد قادراً على استيعاب هذه التدفقات الكبيرة، وكذلك لم تستطع البرجوازية الوطنية الاضطلاع بمهام التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، ذلك إما لأن البيئة والإدارة الاقتصادية فرضت قيوداً وكلفاً إضافية لم تسمح بالاستثمار الإنتاجي، أم لأن رجال الأعمال الجدد ينصب همهم في القطاعات التي تسمح لهم بتعظيم الأرباح في دورة قصيرة مثل، التجارة والخدمات غير الإنتاجية.

تمخض عن هذه التحولات الاقتصادية والسياسية والديموغرافية تجذر بطالة الشباب، خاصة من فئتي الإناث والمتعلمين<sup>(15)</sup> بحيث لم يعد النظام الاقتصادي قادراً على استيعاب خريجي النظام التعليمي والمتسربين منه، بالرغم من حزم السياسات والبرامج التي تم استيحاؤها من مختلف التجارب في مجال تدعيم تشغيل الشباب وتمويل المشاريع الصغيرة، (مكتب العمل الدولي، 2009). كما أن عمليات التثبيت والتعديل الهيكلي وفق «تفاهمات واشنطن» أدت إلى تقليص الإنفاق الاجتماعي، خاصة إلغاء الدعم غير المباشر أدى إلى ظهور ظاهرة الفقر سواء في المناطق الريفية والحضرية. (مسكوب، 2008). كما أن برامج الدعم الاجتماعي المبنية على استهداف الفقراء وتقديم الدعم المباشر لم تكن فاعلة، ذلك إما لأن مؤسسات التنمية الاجتماعية المستحدثة والبرامج التي تطبقها كانت بتمويل أجنبي محدود، أم لأن معايير الاستهداف كانت قد صممت لتستثنى العديد من المستحقين بالإضافة إلى ضعف المؤسسات وصعوبة استهداف الفقراء. وقد زاد من البطالة والفقر وتفاقم الشرخ الاجتماعي، سوء

التنمية الجهوية، حيث كانت التنمية متحيزة ومركزة في مناطق دون غيرها. فالمدن الداخلية التي شهدت هجرة ريفية مُعتبرة توسعت بشكل كبير، حيث كبر التنافس على الموارد الشحيحة، وتدهورت فيها نوعية الحياة، بالإضافة إلى ظهور السلوكيات السلبية وانعدام الأمن (البنك الدولي، 2011).

للأسف الشديد لا تتوفر معلومات حول مدى التفاوت الجهوي في الدول العربية، وخاصة توزيع الدخل والنشاط الاقتصادي ومُعدلات البطالة والفقر حسب المناطق. كما أن قياسات الفقر وتوزيع الدخل المعتمدة على الإنفاق قد لا تعكس أشكال الحرمان الأخرى، ولا تعكس مدى مستوى اللاعدالة الاجتماعية، خاصة إذا ما أخذ توزيع الثروة كمقياس لقياس التوزيع. لسد هذه الثغرة الهامة في تقييم عملية التنمية العربية، قام (البنك الدولي، 2011) في إطار تقاريره الدورية حول منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا بإصدار تقرير مهم حول التفاوت الجهوي، الذي يُظهر مدى تجذر الفوارق الجهوية والقطاعية.

إذا ما أخذ مفهوم التنمية البشرية بمفهومه الموسع، وخاصة إذا أُدمج شق الحريات الأساسية والسياسية وحقوق الإنسان، فإن مشروع التنمية البشرية في الدول العربية قد يكون ناقصاً وفي تناقص صارخ من الطموحات والتوقعات التي رسخت في أذهان الشباب. فالأنظمة السياسية التي جعلت من الإصلاحات السياسية والاقتصادية مُبرراً أساسياً لبقائها في السلطة تمادت في خطابها السياسي الإصلاحي المتناقض مع الواقع المعاشي، بحيث تيقن الشباب أن النجاح الاقتصادي الذي تتكلم عنه وسائل الإعلام الرسمية وتبارك له المؤسسات الدولية التي رعت هذه الإصلاحات ما هو إلا سراب. إن الإصلاحات الاقتصادية المسجلة في أجندة الأنظمة لم يكن بالإمكان تنفيذها، لأن الخاسرين من هذه الإصلاحات أصحاب النفوذ ومجموعات الضغط استطاعوا أن يفقدوا الزخم وحولوها إلى إصلاحات تدريجية بدون أفق، مما أطال عُمر تكاليف الإصلاح، التي أصبحت دائمة ويتحملها المواطن باستمرار. كما أن النخب التي بادرت بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية

كان هدفها إرساء ديمقراطية واجهة، لتبقى في السلطة، خاصة بعدما تيقنت أنها تستطيع التحكم في العملية السياسية الليبرالية من خلال استعمال القانون والمؤسسات وتزوير الانتخابات.

إن الفشل الاقتصادي والسياسي وتزايد أعداد الشباب الذي لم يعد يستهويه الخطاب السياسي الرسمي، الذي لا يعير اهتماماً لتطلعاته، أدى إلى اقتناع الناس بضرورة التغيير، بالرغم من النجاح الذي حققته الأنظمة في نشر الخوف بين المواطنين. إن وسائط التواصل الاجتماعي الحديثة واقتناع الدول الغربية الكبرى في عدم جدوى الأنظمة في المساهمة في الحل النهائي في الشرق الأوسط أو العكس في حالة بقاء أنظمة مناهضة للغرب، كلها عوامل موضوعية، شكلت الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الربيع العربي.

## 2. اقتصادات واقتصاديات دول الربيع العربي

أدت الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة العربية منذ بداية عام 2011 إلى ظهور مُصطلح دُول الربيع العربي، ويقصد به مجموعة الدول التي شهدت انتفاضة شعبية، أدت إلى سُقوط النخب الحاكمة فيها، مثل، تونس ومصر واليمن وليبيا.

كما شهدت دول أخرى حراكاً شعبياً واسعاً مثل، البحرين والأردن والمغرب، وإلى درجة أقل الجزائر، أدى إلى اصلاحات سياسية واسعة، تمثلت في وصول المعارضة إلى الحكم في المغرب، بينما في الجزائر عززت النخب الحاكمة موقفها، ذلك لأسباب سياسية خاصة بالدولة، من أهمها الاحداث الدامية التي عرفتها خلال تسعينات القرن الماضي، بالإضافة إلى وجود الإسلاميين في السلطة. أما في الأردن فلم يفض الحراك الشعبي حتى الآن إلى إصلاح سياسي يُذكر. وفي الدول الخليجية، فإن سياسات توزيع الرئوع واستقرار أنظمتها السياسية، باستثناء البحرين، يقلل من احتمال الحراك الشعبي المطالب بالتغيير الجذري.

يتضح من الخصائص الهيكلية للدول العربية في الجدول رقم (1)، أنه من الصعب إيجاد عوامل اقتصادية تميز دول الربيع العربي عن غيرها من الدول العربية الأخرى. وعليه فإنه يصعب إيجاد معنى لمفهوم اقتصاديات «دول الربيع العربي» وكيفية تصنيف هذه الدول ضمن التصنيفات الأخرى التي تعرفها المنطقة. قد يقصد باقتصاديات دول الربيع العربي تفسير وفهم العوامل التي أدت إلى التغيير السياسي من منظور اقتصادي، وكذلك التركيز على الخصائص الاقتصادية لاقتصادات دول الربيع ومقارنتها مع خصائص الدول الأخرى<sup>(16)</sup>. تمتاز الدول العربية بالرغم من عوامل التشابه الكبيرة بعدم تجانس اقتصادي كبير. وقد أدى هذا الوضع إلى تصنيف هذه الدول حسب معايير مختلفة، منها مستوى الدخل، هبة الموارد، العمالة، طبيعة الأنظمة السياسية وأحداث الربيع العربي، ويلخص الجدول رقم (1) هذه التصنيفات.



الجدول رقم (1): بعض الخصائص الهيكلية للدول العربية

| الدولة    | مُستوى الدخل <sup>(1)</sup> | هبة الموارد <sup>(ب)</sup> | العمالة | الاقتصاد <sup>(ج)</sup> | الربيع العربي | تنمية بشرية | الحرية السياسية <sup>(د)</sup> |
|-----------|-----------------------------|----------------------------|---------|-------------------------|---------------|-------------|--------------------------------|
| الجزائر   | متوسط شريحة عليا            | ✓                          | فائض    | أولي                    | ×             | متوسطة      | غير حرة                        |
| البحرين   | مرتفع                       | ✓                          | مستورد  | أولي                    | ×             | مرتفعة جداً | غير حرة                        |
| مصر       | متوسط شريحة عليا            | ✓                          | فائض    | متنوع                   | ✓             | متوسطة      | غير حرة                        |
| الأردن    | متوسط شريحة عليا            | ×                          | مصدر    | متنوع                   | ×             | متوسطة      | غير حرة                        |
| الكويت    | مرتفع                       | ✓                          | مستورد  | أولي                    | ×             | مرتفعة      | حرة جزئياً                     |
| المغرب    | متوسط شريحة دنيا            | ×                          | فائض    | متنوع                   | ×             | متوسطة      | حرة جزئياً                     |
| موريتانيا | منخفض                       | ×                          | فائض    | أولي                    | ×             | منخفضة      | غير حرة                        |
| ليبيا     | مرتفع                       | ✓                          | مستورد  | أولي                    | ✓             | مرتفعة      | غير حرة                        |
| لبنان     | متوسط شريحة عليا            | ×                          | مصدر    | متنوع                   | ×             | مرتفعة      | حرة جزئياً                     |
| عُمان     | متوسط شريحة عليا            | ×                          | مستورد  | متنوع                   | ×             | مرتفعة      | غير حرة                        |
| قطر       | مرتفع                       | ✓                          | مستورد  | أولي                    | ×             | مرتفعة جداً | غير حرة                        |
| السعودية  | مرتفع                       | ✓                          | مستورد  | أولي                    | ×             | مرتفعة      | غير حرة                        |
| سوريا     | متوسط منخفض                 | ✓                          | مصدر    | متنوع                   | ✓             | متوسطة      | غير حرة                        |
| السودان   | منخفض                       | ✓                          | مصدر    | أولي                    | ×             | منخفضة      | غير حرة                        |
| تونس      | متوسط شريحة عليا            | ✓                          | مصدر    | متنوع                   | ✓             | مرتفعة      | حرة جزئياً                     |
| الإمارات  | مرتفع                       | ✓                          | مستورد  | أولي                    | ×             | مرتفعة جداً | غير حرة                        |
| اليمن     | منخفض                       | ✓                          | مصدر    | أولي                    | ✓             | منخفضة      | غير حرة                        |
| العراق    | متوسط                       | ✓                          | مصدر    | أولي                    | ×             | متوسطة      | غير حرة                        |

أ- الدخل القومي للفرد، البنك الدولي ب- حصة صادرات النفط و الغاز من الصادرات السلعية

ج- حصة الزراعة والمناجم من الناتج- مؤشر بيت الحرية

المصدر: من إعداد المؤلف اعتماداً على (بيانات البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية الكونية 2012)، و (برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2012)، و (تقرير بيت الحرية 2012).

يتضح من جدول الخصائص أعلاه واستناداً على بيانات الدخل القومي للفرد، أنه من الصعب رسم صورة اقتصادية نمطية لدول الربيع العربي، حيث تتقاسم هذه الدول بعض الخصائص الأساسية، وتختلف جذرياً في خصائص أخرى. فمن ناحية مستوى الدخل، الذي يؤخذ على أنه قياس لمستوى التنمية، فإن دول الربيع العربي تُوجد في مستويات مُتباينة من مستوى الدخل، فيتضح اتساع هوة الدخل بين اليمن وليبيا، حيث تبلغ أكثر من 10 أضعاف، بينما تصل مع مصر إلى 5.7 مرة مقارنةً بليليا. وتشارك كل من مصر وتونس في كونهما من فئة متوسطي الدخل، ولهما اقتصاد مُتنوع، وتنمية بشرية مُتوسطة في مصر، لكن مرتفعة في تونس. تصنف أغلب الدول العربية على أنها دولاً ذات أنظمة "غير حرة" باستثناء أربع دول من بينها تونس، التي أصبحت بعد أحداث الربيع العربي تصنف "حرة نسبياً"، كما أن كل الدول العربية تصنف دولاً ذات فائض عمالة باستثناء ليبيا والدول الخليجية. يعكس هذا التصنيف الإشكالية الحقيقية المتمثلة في كون العوامل الاقتصادية لوحدها لا تفسر أحداث الربيع العربي، بل تتعدى إلى جملة العوامل المحلية والسياسية، ربما من بينها طبيعة النظام السياسي، خاصة تلك المتعلقة بمدة بقاء رأس النظام في السلطة، حيث تشترك دول الربيع العربي في خاصة واحدة، وهي أن النظام الحاكم لم يتغير خلال الثلاثين سنة الماضية.

تتجلى صعوبة إيجاد عوامل اقتصادية مُشتركة تُفسر أحداث الربيع العربي في صعوبة إيجاد تصنيف لمجموعة الدول العربية وفق المعايير الواردة في الجدول رقم (1)، بحيث تصنف دول الربيع العربي عن غيرها استناداً لهذه المؤشرات الهيكلية. في واقع الأمر، بتطبيق تقنيات التصنيف العنقودي، لم تظهر أي مجموعة تحتوي على دول الربيع لوحدها مُقابل دول أخرى. هذا الوضع سوف ينعكس في تعقيد عملية تقييم أسواق العمل واقتراح سياسات خاصة لهذه الفئة من الدول.

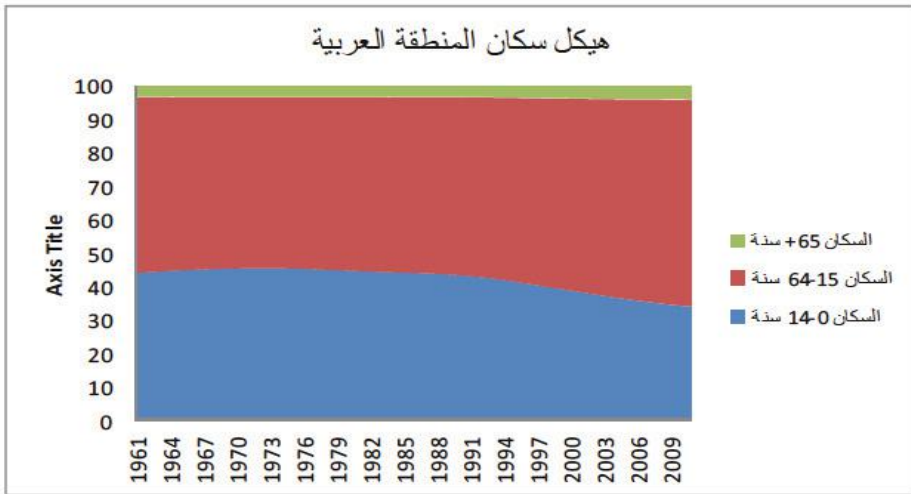
### 3. أوضاع أسواق العمل في دول الربيع العربية

#### 3.1 النمو الديموغرافي

يُعتبر النمو الديموغرافي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في أداء سوق العمل العربي، حيث أنه يُحدد ديناميكية القوة البشرية التي تُساهم بدورها في تحديد حجم قوة العمل، التي ستتدفق إلى سوق العمل. ومن المعروف في الأدبيات الاقتصادية والديموغرافية، أن الدول العربية قد امتازت بارتفاع معدل النمو السكاني، الذي حافظ على مُستواه مُرتفعاً فوق 2.5% خلال السنوات الخمسين الماضية، بينما لم يتجاوز هذا المعدل 2.5% في الدول النامية خلال نفس الفترة، وقد بدأ بالتراجع عند أقل من 2% منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي، (الشكل رقم (1)). ووصل هذا المعدل إلى 1.25% في عام 2010 مقارنة بـ 2.23% للدول العربية في نفس العام. ويوضح الجدول رقم (2) أن هذا التحول الديموغرافي العربي البطيء يخفي اختلافات شاسعة بين الدول، ولا يُمثل الصورة النمطية لمختلف الدول العربية. يمثل ارتفاع معدل النمو السكاني هبة سكانية وفرصة قوية للتنمية المتسارعة من خلال ارتفاع حصة السكان القادرين على العمل، التي ارتفعت من 52% في عام 1960 إلى 62% في عام 2010، نتيجة لتراجع حصة الصغار من 43% في عام 1960 إلى 33% في عام 2010 مع بقاء حصة الشيوخ محصورة بين 3% إلى 4% خلال الفترة الممتدة من عام 1960 إلى عام 2010.

وبالرغم من التراجع الواضح لمعدلات النمو السكاني في الدول العربية غير الخليجية، خاصة في دول شمال أفريقيا ولبنان، إلا أن سوق العمل سوف يشهد استمرار التدفق القوي للقوى العاملة، وسوف يُحافظ على زخمه نتيجة وصول الأجيال السابقة إلى سوق العمل عند بلوغها 18 سنة. وتتميز دول الربيع العربي بتباين واضح في معدلات النمو السكاني التي انخفضت في مصر من 2.48% في عام 1960 إلى 1.74% في عام 2010.

الشكل رقم (1): معدل النمو السكاني في الدول العربية والنامية للفترة (1961-2009)



المصدر: (قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الكونية، البنك الدولي، 2012).



وبالرغم من التراجع الواضح لمعدلات النمو السكاني في الدول العربية غير الخليجية، خاصة في دول شمال أفريقيا ولبنان، إلا أن سوق العمل سوف يشهد استمرار التدفق القوي للقوى العاملة، وسوف يُحافظ على زخمه نتيجة وصول الأجيال السابقة إلى سوق العمل عند بلوغها 18 سنة. وتتميز دول الربيع العربي بتباين واضح في معدلات النمو السكاني التي انخفضت في مصر من 2.48% في عام 1960 إلى 1.74% في عام 2010. وكان انخفاض النمو السكاني أكثر وضوحاً في تونس حيث بلغ مُعدل النمو السكاني 1.04 في عام 2010 مقارنةً بليبيا حيث وصل معدل النمو السكاني 1.46%، أما في المغرب ولبنان فقد انخفض هذا المعدل إلى ما دون الواحد، بينما لا زال معدل النمو السكاني مرتفعاً في كل من سوريا واليمن، ذلك نتيجةً لارتفاع معدلات الخصوبة.

ودون الخوض في تفاصيل مُسببات تراجع مُعدل النمو السكاني<sup>(17)</sup> (بلوم وآخرون، 2003)، الذي قد يكون راجعاً بالأساس إلى تحسن مستويات التعليم وارتفاع رأس المال البشري خاصة لدى الإناث، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات مساهمتهم في سوق العمل، فإن ارتفاع معدلات النمو بالرغم من كونها سبباً في الهبة السكانية، فإنها في المقابل تُشكل عبئاً أساسياً على التنمية الاجتماعية، نتيجةً لارتفاع الطلب الاجتماعي، خاصة في ظل قيد الموارد وحاجة الدول نحو تخصيص قدر أكبر من هذه الموارد الشحيحة، نحو تفعيل النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار الإنتاجي. وقد بينت أحداث الربيع العربي أهمية التوزيع العادل لهذه الموارد، خاصة بين مختلف مناطق الدولة، حيث هناك من يعزي أسباب الثورة إلى التوزيع غير العادل لثمار النمو، الذي عرفته هذه الدول، (البنك الدولي، 2011). ويُعتبر حل هذه المعادلة المتمثلة في الاستجابة الآنية للمتطلبات السكانية الاجتماعية، وضغط هذه الاحتياجات لتوفيرها مُستقبلاً بشكل مُستدام من أصعب المعادلات التنموية، التي تكمن وراء إدارة التنمية.

### 2.3 عرض العمل

بالرغم من أن النمو الديموغرافي المتسارع أدى إلى هبة سكانية مُعتبرة، متمثلة في ارتفاع نسبة السكان القادرين على العمل، خاصة في الدول الخليجية جراء الهجرة الواسعة للعمالة الوافدة، فإن المساهمة في سوق العمل تميزت بارتفاع مُستمر لمعدلات نمو القوة العاملة، لكن انطلاقاً من مُستويات مُنخفضة في مُعدلات النشاط الاقتصادي خاصة بالنسبة للإناث. وقد نجم عن هذا الوضع تدفق سريع لقوة العمل أكثر من قدرة الاقتصاد على استيعابه، نتيجة الصعوبات الاقتصادية، بالإضافة إلى التغير المستمر في تركيبة القوة العاملة من ناحية التعليم والمهارات والجنس، وهي كلها عوامل تؤثر على الطلب على العمالة، وتُساهم في تجذير البطالة الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العربي.

الجدول رقم (2): النمو السكاني في مُختلف الدول العربية للفترة (1960 - 2010)

| الدولة    | السكان (1960) | السكان (2010) | معدل النمو السكاني (2010-1960) | معدل النمو السكاني (2010) | حصة الفئة العمرية (0-14) من إجمالي السكان | حصة الفئة العمرية (15-65) من إجمالي السكان | حصة الفئة العمرية (65+) من إجمالي السكان | معدل الخصوبة (1960) | معدل الخصوبة (2010) |
|-----------|---------------|---------------|--------------------------------|---------------------------|---|--|--|---------------------|---------------------|
| الإمارات  | 0.09          | 7.51          | 3.92                           | 7.93                      | 17.03                                     | 82.54                                      | 0.43                                     | 6.9                 | 1.7                 |
| البحرين   | 0.16          | 1.26          | 1.80                           | 7.59                      | 20.03                                     | 77.90                                      | 2.06                                     | 7.1                 | 2.5                 |
| الجزائر   | 10.80         | 35.47         | 1.04                           | 1.47                      | 27.05                                     | 68.36                                      | 4.59                                     | 7.3                 | 2.3                 |
| مصر       | 27.90         | 81.12         | 0.93                           | 1.75                      | 31.53                                     | 63.44                                      | 5.03                                     | 6.7                 | 2.7                 |
| العراق    | 7.38          | 32.03         | 1.28                           | 3.02                      | 43.16                                     | 53.57                                      | 3.27                                     | 6.3                 | 4.7                 |
| الأردن    | 0.84          | 6.05          | 1.73                           | 2.21                      | 37.51                                     | 58.58                                      | 3.91                                     | 7.7                 | 3.8                 |
| الكويت    | 0.26          | 2.74          | 2.05                           | 3.36                      | 26.70                                     | 70.79                                      | 2.51                                     | 7.3                 | 2.3                 |
| لبنان     | 1.91          | 4.23          | 0.69                           | 0.73                      | 24.79                                     | 67.92                                      | 7.30                                     | 5.7                 | 1.8                 |
| ليبيا     | 1.35          | 6.36          | 1.36                           | 1.47                      | 30.42                                     | 65.28                                      | 4.31                                     | 7.1                 | 2.6                 |
| المغرب    | 11.63         | 31.95         | 0.88                           | 1.00                      | 28.01                                     | 66.50                                      | 5.49                                     | 7.2                 | 2.3                 |
| موريتانيا | 0.85          | 3.46          | 1.22                           | 2.40                      | 39.88                                     | 57.42                                      | 2.69                                     | 3.6                 | 1.4                 |
| عمان      | 0.56          | 2.78          | 1.41                           | 2.56                      | 27.16                                     | 70.30                                      | 2.54                                     | 6.8                 | 4.5                 |
| قطر       | 0.05          | 1.76          | 3.19                           | 9.60                      | 13.49                                     | 85.48                                      | 1.04                                     | 7.2                 | 2.3                 |
| السعودية  | 4.04          | 27.45         | 1.68                           | 2.36                      | 30.35                                     | 66.69                                      | 2.96                                     | 7.0                 | 2.3                 |
| السودان   | 11.56         | 43.55         | 1.16                           | 2.50                      | 40.09                                     | 56.35                                      | 3.57                                     | 7.2                 | 2.8                 |
| سوريا     | 4.57          | 20.45         | 1.31                           | 2.04                      | 36.90                                     | 59.15                                      | 3.94                                     | 7.5                 | 2.9                 |
| تونس      | 4.22          | 10.55         | 0.80                           | 1.04                      | 23.46                                     | 69.59                                      | 6.95                                     | 7.2                 | 2.0                 |
| اليمن     | 5.12          | 24.05         | 1.35                           | 3.06                      | 44.23                                     | 53.22                                      | 2.55                                     | 7.3                 | 5.2                 |

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.

حسب قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات التنمية، فقد ارتفعت أعداد القوى العاملة العربية من 64 مليون فرد في عام 1990 إلى 116 مليون فرد في عام 2010، أي بمعدل نمو سنوي قدره 3% مقارنة بـ 1.7% للدول النامية خلال نفس الفترة. ويرجع هذا الارتفاع أولاً إلى قوة النمو السكاني الذي يُغذي القاعدة البشرية، ذلك بالرغم من تراجع معدلات النمو السكاني منذ تسعينات القرن الماضي تحت تأثير تراجع معدلات خصوبة الإناث، كما تم التطرق له في الفقرة السابقة. يُشكل هذا التسارع في قوة العمل العامل الأساسي الذي يضغط على سوق العمل، ويتطلب مُواجهته توظيف سياسات تنموية قادرة على امتصاص الداخلين إلى سوق العمل<sup>(18)</sup>. ولا تختلف دول الربيع العربي عن باقي الدول العربية من حيث ارتفاع معدل نمو القوة العاملة، فقد بلغ هذا المعدل في مصر 2.38% سنوياً، وفي ليبيا 3.5% و 2.27% في تونس و 4.75% في اليمن و 2.63% في سوريا، (الجدول رقم (3)).

بالرغم من ارتفاع معدلات مساهمة الذكور في قوة العمل العربية، إلا أنها أقل من معدلات الدول النامية بحوالي 6% في المتوسط للفترة (1990-2010). وقد بلغت قوة عمل الذكور في عام 2010 أكثر من 74% من السكان البالغين سن العمل. في المقابل شهدت معدلات مساهمة الإناث انخفاضاً ملحوظاً في الدول العربية مقارنة بالدول النامية، حيث بلغت هذه النسبة في الدول العربية 23% في عام 2010 مُقابل 50% للدول النامية في نفس العام. وقد بلغ ارتفاع معدل مساهمة الإناث خلال الفترة (1990-2010) حوالي 0.4% سنوياً، وهو ما يدل على أن ارتفاع معدل نمو القوة العاملة ناجم أساساً عن النمو السكاني، وليس عن ارتفاع نسب المساهمة في القوة العاملة، علماً بأن نسب مساهمة الذكور في قوة العمل قد تراجعت 0.1% خلال الفترة (1990-2010). ويمكن تفكيك معدل نمو قوة العمل (LF) إلى التغير في نسب المساهمة في سوق العمل (PR)، ومعدل النمو السكاني (N) كالتالي:

$$LF=PRN$$

معدل نمو قوة العمل هو فقط

$$\Delta \ln(LF) = \Delta \ln(PR) + \Delta \ln(N)$$

توضح هذه المعادلة أن أغلب النمو في قوة العمل في حالة الدول العربية خلال الفترة 1990-2010 كان مُتأثراً من النمو السكاني، (الجدول رقم (3)). وقد يكون انخفاض معدلات المساهمة في سوق العمل ناجماً عن تسارع النمو السكاني نفسه، علماً بأن معدلات مساهمة الشباب عادة ما تكون مُنخفضة بالإضافة إلى الخروج المبكر للإناث نتيجة الزواج. وبالرغم من انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع مستويات التعليم في العديد من الدول العربية، إلا أن معدلات مساهمة الإناث في سوق العمل لا زالت مُنخفضة، كما هو مُبين، سواء من التطور الزمني لمعدلات المساهمة للإناث أو من خلال معدلات المساهمة حسب السن. وقد يرجع هذا الانخفاض في مساهمة الإناث إلى تدهور حالة سوق العمل وغياب الفرص التشغيلية، وكذلك إلى غياب الصيغ المرنة لتوظيف الإناث المتزوجات وخاصة اللواتي لديهن أطفال في سن الرعاية<sup>(19)</sup>. وحتى الدول العربية التي شهدت الربيع العربي، فإن معدلات مساهمة الإناث فيها تتسم بالانخفاض الشديد، فقد بلغت هذه النسبة في مصر 23.5% في عام 2010، وفي ليبيا 30%، و 12.8%، في سوريا و 25% في تونس و 24% في اليمن. تدل هذه المعدلات على أن مساهمة المرأة في سوق العمل تتحكم فيها مُعطيات أخرى تتعدى الدخل والخصوبة ومُستوى التعليم ورأس المال البشري.

ويرجع انخفاض مُعدل مساهمة الإناث في سوق العمل إلى انخفاض مساهمة الشباب في سوق العمل (الشكل رقم (2)). فإذا ما أخذت شريحة الأعمار 15-24، فإن مُعدل مساهمة الإناث وصل إلى 21% في دول الربيع العربي، وسجل 20% في مصر، و 22% في تونس، و 24% في ليبيا، و 21% في اليمن و 9% في سوريا. ويرتفع هذا المتوسط إلى 31% في حالة الإناث البالغات للفئة العمرية 25-34، ثم ينخفض إلى 27% في حالة الفئة العمرية 34-35، وبعدها ينخفض إلى 13.9% في حالة الفئة 55-64.



وبالرغم من انخفاض معدلات مساهمة الإناث في سوق العمل، إلا أن هذه الشريحة تشهد وضعاً صعباً في مجال اندماجها في سوق العمل. ويساهم عامل السن في تعقيد وضع الإناث في سوق العمل، حيث أن الشباب عموماً والإناث خصوصاً يجدن صعوبات في الاندماج، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات التعليم لدى شرائح الشباب، التي تزيد من تدهور هذا الاندماج بالنظر إلى قلة المعروض من الوظائف، التي تتطلب المستويات التعليمية لدى الخريجين.

### 3.3 التعليم وسوق العمل

يلعب التعليم دوراً مهماً في ديناميكية السكان وأداء سوق العمل<sup>(20)</sup>. فقد نجم عن النمو الديموغرافي الواسع الذي شهدته الدول العربية منذ ستينات القرن الماضي طلباً متزايداً على التعليم، إيماناً بأن التعليم يمثل أحد المتطلبات والمقاصد الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. توضح احصائيات القيد المدرسي في مختلف المراحل الدراسية أن الدول العربية قد حققت في المتوسط تقدماً ملحوظاً، فقد ارتفع صافي القيد في المرحلة الابتدائية من 62% في عام 1973 إلى أكثر من 82% في عام 2009، وهو أقل بقليل من متوسط الدول النامية الذي بلغ 87% و 95% في الدول الصناعية ذات الدخل المرتفع في عام 2009. كذلك استطاعت الدول العربية تخفيض فجوة النوع في التعليم الابتدائي، حيث بلغ معدل صافي معدل القيد 79% في عام 2009 بعد ما كانت الفجوة تفوق 14% في سبعينات القرن الماضي.

أما في التعليم الثانوي، فإن ما حققته الدول العربية يُعادل مجهود الدول النامية حيث ارتفع معدل القيد الإجمالي من 20% في عام 1971 إلى 66% في عام 2009، علماً بأن معدل القيد بلغ في الدول النامية 64% وبلغ 100% في الدول الصناعية. واستطاعت الدول العربية أيضاً تقليل الفجوة النوعية بشكل كبير، حيث بلغ معدل قيد الإناث 63%. وفي التعليم العالي، فإن التقدم لم يكن بالقدر الذي عرفه التعليم العام الأساسي والثانوي. فارتفعت معدلات القيد من 4% في عام 1971 إلى 22% في عام 2009، علماً بأنها وصلت إلى 77%

## في الدول الصناعية، مع ملاحظة أن ما حققته الدول العربية يُعادل المستويات التي وصلت إليها الدول النامية.

الجدول رقم (3): النمو السكاني والقوة العاملة في الدول العربية للفترة (1991 - 2010)

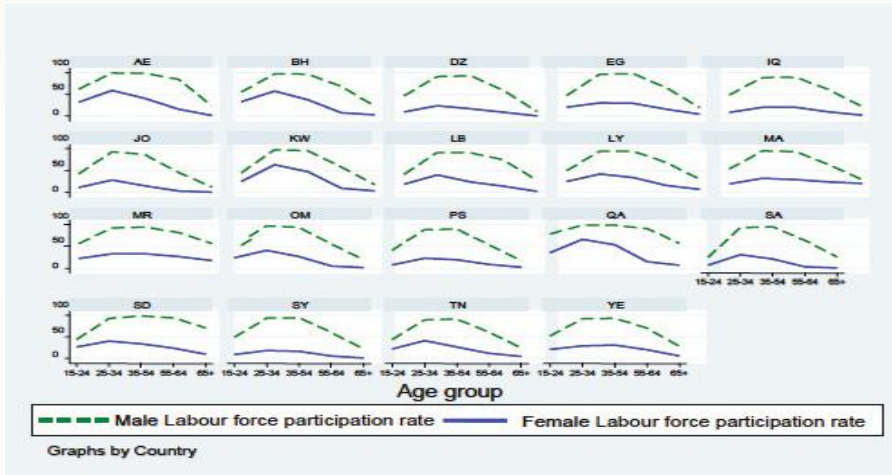
| (2010-1991)              |  |  |                          | معدل<br>المساهمة<br>في سوق<br>العمل | معدل<br>مساهمة<br>الذكور<br>في سوق<br>العمل | معدل<br>مساهمة<br>الإناث<br>في سوق<br>العمل | حجم<br>القوة<br>العامة<br>(مليون) | حصّة<br>الإناث<br>في القوة<br>العامة | السنة | الدولة    |
|--------------------------|--|--|--------------------------|-------------------------------------|---|---|-----------------------------------|--------------------------------------|-------|-----------|
| معدل<br>النمو<br>السكاني | تغير معدل<br>المساهمة<br>في سوق<br>العمل | تغير معدل<br>مساهمة<br>الإناث<br>في سوق<br>العمل | معدل<br>نمو قوة<br>العمل |                                     |   |   |                                   |                                      |       |           |
| 0.03                     | 0.002                                    | 0.02   | 0.03                     | 43.30                               | 71.70                                       | 14.70                                       | 11.20                             | 16.90                                | 2010  | الجزائر   |
| 0.06                     | 0.005                                    | 0.02   | 0.06                     | 70.50                               | 87.20                                       | 39.20                                       | 0.71                              | 19.33                                | 2010  | البحرين   |
| 0.03                     | -0.001                                   | -0.01  | 0.02                     | 48.80                               | 74.20                                       | 23.50                                       | 27.10                             | 24.18                                | 2010  | مصر       |
| 0.03                     | 0.002                                    | 0.01   | 0.03                     | 41.40                               | 69.30                                       | 14.30                                       | 7.54                              | 17.54                                | 2010  | العراق    |
| 0.04                     | 0.003                                    | 0.03   | 0.04                     | 41.10                               | 65.40                                       | 15.30                                       | 1.55                              | 18.05                                | 2010  | الأردن    |
| 0.02                     | 0.007                                    | 0.01   | 0.03                     | 67.70                               | 82.20                                       | 43.30                                       | 1.36                              | 23.90                                | 2010  | الكويت    |
| 0.03                     | 0.005                                    | 0.01   | 0.03                     | 45.70                               | 70.80                                       | 22.50                                       | 1.45                              | 25.54                                | 2010  | لبنان     |
| 0.03                     | 0.006                                    | 0.03   | 0.04                     | 53.80                               | 76.90                                       | 30.40                                       | 2.38                              | 28.01                                | 2010  | ليبيا     |
| 0.02                     | -0.003                                   | 0.00   | 0.02                     | 49.50                               | 74.70                                       | 25.90                                       | 11.39                             | 27.08                                | 2010  | المغرب    |
| 0.03                     | 0.004                                    | 0.02   | 0.04                     | 60.00                               | 79.90                                       | 28.00                                       | 1.22                              | 17.89                                | 2010  | عمان      |
| 0.07                     | 0.003                                    | 0.01   | 0.08                     | 86.40                               | 95.20                                       | 52.10                                       | 1.31                              | 12.36                                | 2010  | قطر       |
| 0.04                     | -0.004                                   | 0.01   | 0.03                     | 50.00                               | 74.20                                       | 17.40                                       | 9.56                              | 14.85                                | 2010  | السعودية  |
| 0.03                     | -0.007                                   | -0.02  | 0.03                     | 42.30                               | 71.60                                       | 12.90                                       | 5.46                              | 15.20                                | 2010  | سوريا     |
| 0.02                     | -0.001                                   | 0.01   | 0.02                     | 47.40                               | 69.70                                       | 25.30                                       | 3.83                              | 26.86                                | 2010  | تونس      |
| 0.08                     | 0.004                                    | 0.03   | 0.08                     | 79.10                               | 92.00                                       | 43.70                                       | 4.93                              | 14.84                                | 2010  | الإمارات  |
| 0.04                     | 0.002                                    | 0.02   | 0.04                     | 40.80                               | 66.30                                       | 14.70                                       | 0.97                              | 17.84                                | 2010  | فلسطين    |
| 0.04                     | 0.004                                    | 0.02   | 0.05                     | 48.20                               | 71.70                                       | 24.80                                       | 6.47                              | 25.84                                | 2010  | اليمن     |
| 0.03                     | 0.006                                    | 0.02   | 0.04                     | 53.70                               | 79.10                                       | 28.40                                       | 1.12                              | 26.53                                | 2010  | موريتانيا |

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.

وتخفي هذه المتوسطات تبايناً شديداً بين مختلف الدول العربية، فباستثناء اليمن والسودان، فإن الدول العربية حققت تعميم التعليم في المرحلة الابتدائية. أما في المرحلة الثانوية فإن العديد من الدول العربية لا زالت دون المتوسط الذي حققته الدول النامية، ومثال على ذلك المغرب والعراق وموريتانيا والسودان واليمن. أما الدول الأخرى فإن مستويات القيد في الثانوي وصلت

إلى مستويات تفوق الدول النامية، وتقارب تعميم التعليم الثانوي، كما هو موضح في الجدول رقم (4). أما في التعليم العالي، فهناك العديد من الدول التي فاقت مستوى الدول النامية، لكن مستوياتها لا زال بعيداً على وجه العموم عن ما حقته الدول الصناعية.

الشكل رقم (2): معدلات المساهمة في سوق العمل 2010 حسب السن والجنس والدول



المصدر: مكتب العمل الدولي، قاعدة بيانات سوق العمل.

من وجهة نظر متطلبات التنمية البشرية، فإن الدول العربية لا زالت في مرحلة بناء رأس المال البشري، والعديد من الدول تحتاج إلى تدعيم التعليم خاصة في المراحل الجامعية، للارتقاء بمخزون رأس المال البشري من أجل دعم النمو الاقتصادي. وتُشير آخر الاحصائيات التي تقيس مخزون رأس المال البشري (بارو و لي 2010) أن الدول العربية استثمرت بشكل سخّي في مجال التعليم، حيث نما هذا المخزون من 0.9 سنة دراسية في عام 1950 إلى 7 سنوات تعليمية في عام 2010، بمعدل نمو سنوي قدره 3.5%، وهو في حقيقة الأمر أعلى من المعدلات التي عرفتها دول النمرور الآسيوية. ويُلاحظ أن أداء الدول العربية مُتباين بشكل كبير، حيث نما مخزون رأس المال البشري بشكل

ملحوظ في الدول الخليجية، بالإضافة إلى كل من الجزائر، ومصر، والأردن، وليبيا وتونس، حيث تعدى المتوسط العربي لمخزون رأس المال البشري، بينما لا زال هذا المخزون أقل من المتوسط العربي في كل من المغرب وسوريا. ولا زال رأس المال البشري مُنخفضاً في كل من اليمن، والسودان وموريتانيا.

الجدول رقم (4): معدلات القيد المدرسي حسب مُستويات التعليم للفترة (2006 - 2011)

| الدولة    | السنة | معدل القيد الابتدائي (خام) | معدل القيد الابتدائي الخام للإناث | معدل القيد ثانوي خام | معدل القيد الثانوي الخام للإناث | معدل القيد الجامعي | معدل القيد الجامعي للإناث |
|-----------|-------|----------------------------|-----------------------------------|----------------------|---------------------------------|--------------------|---------------------------|
| الجزائر   | 2009  | 110.2                      | 106.7                             | 94.9                 | 95.8                            | 30.8               | 36.5                      |
| البحرين   | 2006  | 107.3                      | 106.9                             | 103.1                | 105.3                           | 21.3               | 27.9                      |
| مصر       | 2009  | 105.7                      | 103.3                             | 84.7                 | 81.9                            | 29.5               | 25.5                      |
| العراق    | 2007  | 104.5                      | 95.4                              | 52.9                 | 45.1                            | 16.4               | 12.2                      |
| الأردن    | 2008  | 97.0                       | 97.6                              | 91.1                 | 93.0                            | 41.1               | 43.6                      |
| الكويت    | 2008  | 105.6                      | 107.5                             | 101.0                | 104.3                           | 21.9               | 31.2                      |
| لبنان     | 2010  | 104.6                      | 103.1                             | 81.4                 | 86.2                            | 54.0               | 58.8                      |
| ليبيا     | 2006  | 114.2                      | 111.8                             | 110.3                | 119.4                           | 54.4               | 56.6                      |
| المغرب    | 2011  | 113.7                      | 110.3                             | 56.1                 | 51.8                            | 13.2               | 12.3                      |
| عُمان     | 2009  | 105.3                      | 103.6                             | 100.3                | 99.8                            | 23.7               | 27.9                      |
| قطر       | 2010  | 102.9                      | 102.7                             | 93.7                 | 103.7                           | 10.0               | 26.1                      |
| السعودية  | 2010  | 106.0                      | 105.7                             | 100.6                | 97.8                            | 36.8               | 38.8                      |
| سوريا     | 2010  | 117.8                      | 116.4                             | 72.4                 | 72.6                            | 14.8               | 12.3                      |
| تونس      | 2009  | 108.8                      | 106.5                             | 90.5                 | 93.1                            | 34.4               | 41.4                      |
| الإمارات  | 2006  | 104.3                      | 106.0                             | 92.3                 | 93.0                            | 22.5               | 38.8                      |
| فلسطين    | 2010  | 90.8                       | 90.0                              | 86.0                 | 89.4                            | 50.2               | 57.6                      |
| اليمن     | 2010  | 87.3                       | 78.3                              | 44.1                 | 33.7                            | 10.2               | 5.9                       |
| موريتانيا | 2010  | 102.0                      | 104.5                             | 24.4                 | 22.4                            | 4.4                | 2.5                       |
| السودان   | 2009  | 72.7                       | 68.8                              | 39.0                 | 36.5                            | 6.1                | 5.8                       |

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.



وبالرغم من الدلائل التجريبية المتواترة من مُختلف تطبيقات نظريات النمو<sup>(21)</sup> حول أهمية رأس المال البشري في استدامة النمو وارتفاع العائد على التعليم، (عبد القادر، 2005)، فإن حصيللة النمو الاقتصادي العربي خلال الخمسين سنة الماضية يدل على أن الاستثمار في رأس المال البشري لم يُحقق العائد المطلوب، إذا ما قورنت معدلات النمو الاقتصادي في الدخل مع معدلات النمو في رأس المال البشري، (العباس و رزاق، 2011) و (الجدول رقم (5)). ولعل من أبرز التفسيرات المقدمة حول العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي تلك المرتبطة بنوعية التعليم، خاصة وأن النظام التعليمي العربي بني في أساسه على توفير جُملة من المهارات، التي هي بالأساس مُوجهة للعمل في القطاع الحكومي ولا تتوافق مع مُتطلبات القطاع الخاص، الذي عادة ما يحتاج مهارات فنية وهندسية، وكذلك معرفة جيدة للتقانات الحديثة، التي تتطلبها الأنظمة الإنتاجية والإدارية الحديثة، (العباس و رزاق، 2011). في ظل غياب بيانات تفصيلية حول التعليم وسُوق العمل، فإنه من الصعب جداً اختبار جُملة هذه المقولات المتداولة، خاصة أطروحات المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، حول ضرورة إصلاح قطاع التعليم لجعل مُخرجاته تتواءم مع مُتطلبات سُوق العمل<sup>(22)</sup>.

أولاً، هناك بيانات غير مُتكاملة حول توزيع التخصصات في التعليم الجامعي، حيث تُشير البيانات المتوفرة إلى هيمنة العلوم الاجتماعية والإنسانية والاجتماعية على حساب التخصصات العلمية والفنية والتقانية. كما تُشير البيانات إلى طغيان التعليم العام في المراحل المتوسطة والثانوية على حساب التدريب المهني، (العباس، 2008). إن التعليم في الوطن العربي لا يُعاني فقط من تشوه في توزيع المهارات، بل هناك دلائل على انخفاض نوعيته بشكل ملموس. فنتائج المسابقات التي تُقيس المهارات الإدراكية مثل تلك التي تُنظمها TIMSS (الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم)، وكذلك PISA (برنامج التقييم الدولي للطلبة) تدل على أن نوعية التعليم مُنخفضة مُقارنة

كما أن هذه النوعية تتجه نحو التدهور (العباس و رزاق، 2011). كما أن تقييم رجال الأعمال لما يرونه من نوعية التعليم تؤكد هذا الوضع (تقرير التنافسية العالمي، 2012).

### 4.3 التحول الهيكلي والنمو والتشغيل والبطالة

ظهر في الفقرات السابقة أن أغلب الدول العربية تواجه وبدرجات متفاوتة نمواً كبيراً في أعداد القوة العاملة نحو أسواق العمل سنوياً، نتيجة فترة طويلة من النمو السكاني، وذلك بالرغم من انخفاض معدلات المساهمة في سوق العمل خاصة بالنسبة للإناث، وكذلك ظهور بوادر قوية في بعض الدول لحدوث تحول ديموغرافي مُعتبر، نتيجة انخفاض معدلات خصوبة الإناث، أثر الانتشار الواسع للتعليم، وارتفاع معدلات التحضر وكذلك ارتفاع الدخل. كما أبرز أن التعليم العام والمجاني الذي ميز السياسات التعليمية خلال الحقب الماضية، قد أدى إلى ارتفاع مُتسارع في رأس المال البشري، بمعدلات نمو فاقت مُتوسط النمو الذي عرفته دول النُمور الآسيوية. في المقابل، صاحب هذا النمو تشوهات عميقة في نوعية رأس المال البشري وتركيبته، نتيجة الممارسات التنموية المرتبطة بالعقد الاجتماعي، خاصة تلك المتعلقة بضمان التشغيل في القطاع الحكومي دون ربط هذا التشغيل بنوعية التعليم ولا الجهود التحصيلية.

بالرغم من أن رأس المال البشري هو مدخل أساسي في دالة الإنتاج ومُحدد للعملية الإنتاجية، وبالتالي فإنه يعتبر من أهم مُحددات النمو الاقتصادي، فإن توسيع ونمو التشغيل يعتمد على مدى التوسع الحاصل في الطاقة الإنتاجية، وخاصة في القطاعات كثيفة العمل، وكذلك مدى استخدام هذه الطاقات في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى التحسينات التي تطرأ على العملية الإنتاجية،

## الجدول رقم (5): رأس المال البشري في الدول العربية ودول النمو الآسيوية، (النمو ونوعية التعليم)

| نوعية التعليم النسبي (2007) | نوعية التعليم (2007) | الدخول النسبي (1970) | معدل نمو الدخل 2009-1970 | معدل نمو السكان 2009-1970 | دخل الفرد بالقوة الشرائية المكافئة لسنة (2009) | رأس المال البشري  |        |        | الدول     |
|-----------------------------|----------------------|----------------------|--------------------------|---------------------------|--|-------------------|--------|--------|-----------|
|                             |                      |                      |                          |                           |  | معدل النمو السنوي | (2010) | (1950) |           |
| 0.65                        | 381.75               | 1.52                 | 0.01                     | 0.02                      | 6074.40  | 0.038             | 7.7    | 0.8    | الجزائر   |
| 0.74                        | 432.50               | 1.05                 | 0.00                     | 0.04                      | 23538.02                                       | 0.038             | 9.6    | 1.0    | البحرين   |
| 0.68                        | 399.50               | 3.72                 | 0.03                     | 0.02                      | 4956.90  | 0.044             | 7.1    | 0.5    | مصر       |
| -                           | -                    | 0.87                 | 0.00                     | 0.03                      | 4708.93  | 0.055             | 5.8    | 0.2    | العراق    |
| 0.77                        | 454.50               | 1.67                 | 0.01                     | 0.04                      | 4645.76  | 0.033             | 9.2    | 1.3    | الأردن    |
| -                           | -                    | 8.21                 | 0.06                     | 0.01                      | 25048.08                                       | 0.016             | 11.8   | 4.5    | كوريا     |
| 0.61                        | 359.00               | 1.94                 | 0.04                     | 0.07                      | 46747.17                                       | 0.024             | 6.3    | 1.5    | الكويت    |
| 0.74                        | 431.50               | 0.73                 | -0.01                    | 0.01                      | 12906.81                                       | -                 | -      | -      | لبنان     |
| -                           | -                    | 1.26                 | 0.01                     | 0.03                      | 19233.31                                       | 0.049             | 7.9    | 0.4    | ليبيا     |
| -                           | -                    | 5.35                 | 0.04                     | 0.02                      | 11308.67                                       | 0.027             | 10.1   | 2.1    | ماليزيا   |
| -                           | -                    | 1.23                 | 0.01                     | 0.02                      | 1578.15  | 0.019             | 4.6    | 1.5    | موريتانيا |
| 0.54                        | 319.00               | 2.23                 | 0.02                     | 0.02                      | 3291.76  | 0.049             | 5.0    | 0.3    | المغرب    |
| 0.68                        | 397.50               | 2.99                 | 0.03                     | 0.03                      | 20540.92                                       | -                 | -      | -      | عُمان     |
| 0.52                        | 304.00               | 3.01                 | 0.06                     | 0.05                      | 159144.48                                      | 0.024             | 7.5    | 1.8    | قطر       |
| 0.62                        | 366.00               | 1.25                 | 0.01                     | 0.04                      | 21542.44                                       | 0.019             | 8.5    | 2.8    | السعودية  |
| -                           | -                    | 6.96                 | 0.05                     | 0.02                      | 47312.92                                       | 0.021             | 9.1    | 2.7    | سنغافورة  |
| -                           | -                    | 1.52                 | 0.01                     | 0.03                      | 2188.01  | 0.039             | 3.3    | 0.3    | السودان   |
| 0.72                        | 423.50               | 2.18                 | 0.02                     | 0.03                      | 3995.09  | 0.028             | 5.3    | 1.0    | سوريا     |
| 0.64                        | 377.50               | 3.06                 | 0.03                     | 0.02                      | 6299.60  | 0.042             | 7.3    | 0.6    | تونس      |
| -                           | -                    | 1.27                 | 0.01                     | 0.08                      | 52855.32                                       | 0.042             | 9.5    | 0.8    | الإمارات  |
| 0.36                        | 210.50               | 1.66                 | 0.03                     | 0.03                      | 2401.38  | 0.101             | 3.7    | 0.0    | اليمن     |

المصدر: (بارو ولي، 2010)، و (البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الكونية).

سواء الناجمة عن التقدم التقني أو الإدارة الجيدة، التي تنعكس بارتفاع الإنتاجية. إن نطاق هذه الورقة لا يتسع لمناقشة مسألة النمو الاقتصادي في المنطقة ومُحدداته، وأسباب عدم نمو الدول العربية بالشكل المطلوب<sup>(23)</sup>، بل إن التركيز سوف يتم على العلاقة بين النمو والاستثمار وتراكم رأس المال وعملية التشغيل، علماً بأن سياسات النمو والتراكم هي في قلب سياسات التشغيل،

فبدونها لا يمكن تصور حل لمسألة سُوق العمل في الدول العربية.

من المعلوم أن أغلب الدول العربية انطلقت في عملية التنمية السريعة بعد حصولها على الاستقلال، من خلال تنفيذ خطط تنموية وسياسات عامة تهدف إلى إحداث التنمية الاقتصادية، المتمثلة في تسريع وتائر النمو، وإحداث تحول هيكلية أو تحسين مستويات التنمية البشرية.

وعُموماً، تتأثر التجارب التنموية الهادفة إلى إحداث التحول الهيكلي بالخصائص الأساسية لهذه الدول خاصة في مجال هبة الموارد والتوجه التنموي، (سيركوين و شنري، 1989). لقد اعتمدت الدول الخليجية ذات الهبة الكبيرة من الموارد الطبيعية وصغر حجم السكان (باستثناء السعودية) على العمالة الوافدة بشكل كبير، لإدارة المرافق والبنى التحتية وتوفير الخدمات، في إطار دولة الرفاه من خلال توزيع جزء من الريوع النفطية على المواطنين عبر التوظيف الحكومي. وبالرغم من مقدرة الدول على استيعاب التدفق القوي للمواطنين لسوق العمل، فإن هذا الأخير عرف تجزئاً شديداً بين المواطنين والوافدين، بالإضافة إلى ارتفاع نسب «البطالة المقنعة»، وانخفاض فعالية الجهاز الإداري في إدارة العملية التنموية. كما بدأت البطالة السافرة بالظهور بشكل جلي في كل من السعودية والبحرين وعمان. فإن استمرار ترتيبات سُوق العمل الحالية قد تكون غير مُستدامة في الأجل الطويل، خاصة نتيجة تشعب القطاع الحكومي، الذي لا يمكن أن يميز في التوسع لاستيعاب الوافدين لسوق العمل من المواطنين، (العباس، 2008) و (فازانو و جويال، 2000).

تعاني الدول العربية غير الخليجية ذات فائض العمالة بما في ذلك الدول النفطية مثل الجزائر والعراق وسوريا واليمن وليبيا من اختلال قوي في أسواق العمل جعلت للمنطقة أعلى مُعدل البطالة في العالم. إن نماذج التنمية وتجاربها باختلاف توجهاتها ونمط إدارتها تهدف إلى تحويل الاقتصادات العربية من اقتصادات أولية تطغى عليها القطاعات الزراعية والمنجمية وهيمنة الريف



الفقير، إلى اقتصادات حديثة صناعية تنتعش فيها المراكز الحضرية، مع تطور قطاع الخدمات غير الحكومية، خاصة الخدمات الشخصية وخدمات الأعمال. وعادة ما يصحب هذا التحول الهيكلي في الناتج تحول في بنية التشغيل. وبالرغم من سُحُح البيانات، فإنه يُلاحظ أن متوسط حصة التشغيل في الزراعة أخذت بالتراجع، لكن بشكل متذبذب جداً، مما يعكس طبيعة الإنتاج الزراعي الذي يُعاني من شح المياه وقلة رأس المال. أما حصة التشغيل في الصناعة، فإنها لم تعرف اتجاهًا واضحاً في الصعود، مما يعكس صعوبات التصنيع والتحول الهيكلي الصناعي في الدول العربية (الجدول رقم (6)). كما أنه بالرغم من سيطرة القطاعات المنجمية في العديد من الدول، إلا أن مساهمة هذه القطاعات ضئيلة، لا تتعدى 5%. ونتيجة لهذه القيود والتحويلات، فإن حصة قطاع الخدمات في التشغيل لا زالت مسيطرة، خاصة في الدول الخليجية التي تفتقر إلى قاعدة زراعية، بالإضافة إلى تباطؤ وتأثر التصنيع، نتيجة تدفق الريوع النفطية وانفتاحها الشديد على التجارة الخارجية. أما في الدول غير النفطية، فإن حصة الزراعة والصناعة فيها أعلى من الدول الخليجية، وتتفاوت من دولة إلى أخرى، ولكن في كل الحالات يعتبر قطاع الخدمات هو المشغل الرئيسي في كل الدول.

## الجدول رقم (6): التحول الهيكلي والتشغيل في الدول العربية للفترة (1986 - 2010)

| الدول    | السنة | توزيع الناتج حسب القطاع |         |         | توزيع التشغيل حسب القطاع |         |         |
|----------|-------|-------------------------|---------|---------|--------------------------|---------|---------|
|          |       | الخدمات                 | الصناعة | الزراعة | الخدمات                  | الصناعة | الزراعة |
| الجزائر  | 2004  | 53.1                    | 26      | 20.7    | 33.46                    | 56.35   | 10.19   |
| البحرين  | 2004  | 84.2                    | 15      | 0.8     | 59.19                    | 39.95   | 0.86    |
| مصر      | 2008  | 45.3                    | 23      | 31.6    | 49.25                    | 37.53   | 13.22   |
| العراق   | 2008  | 58.3                    | 18.2    | 23.4    | 21.28                    | 70.15   | 8.57    |
| الأردن   | 2010  | 79.2                    | 18.7    | 2       | 66.50                    | 30.57   | 2.93    |
| الكويت   | 2005  | 76                      | 20.6    | 2.7     | 48.53                    | 51.01   | 0.46    |
| ليبيا    | 1986  | 50.2                    | 30      | 19.7    | 19.94                    | 78.20   | 1.87    |
| المغرب   | 2008  | 37.2                    | 21.7    | 40.9    | 55.04                    | 30.32   | 14.64   |
| عُمان    | 2000  | 82.2                    | 11.2    | 6.4     | 40.80                    | 57.25   | 1.96    |
| قطر      | 2007  | 45.7                    | 51.8    | 2.3     |                          |         |         |
| السعودية | 2009  | 75.5                    | 20.4    | 4.1     | 37.39                    | 59.65   | 2.96    |
| سوريا    | 2010  | 52.8                    | 32.2    | 14.9    | 46.47                    | 30.60   | 22.93   |
| تونس     | 1989  | 39.1                    | 33.6    | 25.8    | 50.36                    | 35.09   | 14.55   |
| الإمارات | 2008  | 71.2                    | 24.3    | 4.2     | 41.09                    | 58.08   | 0.83    |
| فلسطين   | 2008  | 60.9                    | 25.7    | 13.4    | 59.72                    | 32.28   | 8.01    |
| اليمن    | 1999  | 34.7                    | 11.1    | 54.1    | 42.96                    | 40.61   | 16.43   |

المصدر: (البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية).

توازياً مع ارتفاع معدل النمو السكاني وارتفاع معدل نمو قوة العمل، فقد أدى التحول الهيكلي الاقتصادي إلى تراجع حصة التشغيل والإنتاج في القطاع الزراعي، تماشياً مع تحول فائض العمالة إلى القطاع الصناعي الحضري، وكذلك إلى القطاع الخدمي، نتيجة لارتفاع التشغيل في الجهات الحكومية الإدارية، وكذلك نتيجة لتوسع قطاعات التجارة والبناء والنقل والتوزيع، وهي قطاعات كثيفة العمالة. ونتيجة لشدة هذا التحول الهيكلي في التشغيل، بالإضافة إلى ارتفاع تدفق قوة العمل، ونتيجة لعدم تمكن القطاعات الصناعية والخدمية من استيعاب الطلب الإضافي على العمالة، فقد حصل تحويل فائض

العمالة الريفية إلى توسع القطاع غير الرسمي، حيث أخذ أبعاداً كبيرة في بعض الدول وأصبح المشغل الأساسي للشباب. وبالنظر إلى طبيعة العمل في هذا القطاع، فقد أصبح يُمثل مصيدة فقر لأعداد كبيرة من السكان، وخصوصاً تلك الشرائح الهشة، التي لا تتوفر لها حماية اجتماعية.

إن فهم النمو الاقتصادي في الدول العربية عملية مُعقدة تتعدى نطاق هذه الورقة، التي تركز على أوضاع سوق العمل العربية. وبالرغم من تعدد الأسباب والقيود الهيكلية والتنظيمية والاقتصادية والمالية التي تُعيق النمو الاقتصادي، فإن عملية توفير مناصب العمل وديناميكيته مُرتبطة بعملية النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً. إن ما يُميز النمو الاقتصادي في أغلب الدول العربية، هو تذبذبه الشديد، وكذلك ضآلته، نتيجة سيطرة القطاعات الأولية من زراعة ومناجم، وكذلك اتساع رُقعة الخدمات غير الإنتاجية من إجمالي الناتج، وخاصة الخدمات الحكومية. فحسب احصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن (صندوق النقد العربي، 2009)، فقد وصل نصيب الخدمات الاجتماعية في عام 2008 إلى 17%، يضاف إليها 19% خدمات إنتاجية. كما تستحوذ الصناعات الاستخراجية على 43% من الناتج المحلي الإجمالي، وأما الصناعات التحويلية، فقد كان نصيبها 8.8%، وعليه فإن مجموع الصناعة الاستخراجية والخدمات الاجتماعية تمثل 60% من إجمالي الناتج، وهي قطاعات لها قدرة ضعيفة على توفير مناصب عمل مُستدامة، مما يُبقي الحمل على كاهل قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات الإنتاجية، بما في ذلك البناء والتشييد والكهرباء والغاز والماء، التي تصل نسبتها إلى 35%، بالإضافة إلى 5% في القطاع الزراعي.

أما في مجال توزيع القوة العاملة حسب القطاعات الأساسية، فيلاحظ أن الزراعة لا زالت تستحوذ على نصيب وافر من العمالة العربية، حيث وصلت نسبتها إلى 25% في عام 2007، وتنخفض هذه النسبة بشدة في الدول الخليجية

(باستثناء عُمان)، وترتفع في كل من موريتانيا واليمن والسودان والمغرب. أما نصيب التشغيل في الصناعة فلم يتعدى 15%، بينما يستوعب قطاع الخدمات حوالي 60%. وإذا ما افترض أن نصيب الزراعة من التشغيل يتجه نحو الانخفاض، ومع سيطرة قطاع الخدمات في التشغيل، ولكونه يستوعب جزءاً كبيراً من عمالة القطاع الحكومي والعمالة غير الرسمية، فإن تسريع عملية خلق مناصب العمل لامتناع التدفق القوي لقوة العمل يتطلب تعميق التحول الهيكلي الاقتصادي العربي باتجاه مزيد من التراكم الرأسمالي في قطاع الصناعات التحويلية كثيفة العمالة، بالإضافة إلى الخدمات الإنتاجية وتطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(24)</sup>.

بالإضافة إلى القيود الهيكلية المذكورة أعلاه، التي تحد من وتيرة خلق مناصب العمل فإن التشوهات الهيكلية واعتماد الاقتصاد على القطاعات الأولية، وبعض النشاطات المعروفة بتذبذبها مثل السياحة، التي تستند أساساً على العمالة الموسمية المؤقتة، فإن النمو الاقتصادي يعرف تذبذباً شديداً وعدم استقرار، بالإضافة إلى عوامل الطلب والصدمات الداخلية والخارجية، التي يتعرض لها الاقتصاد وضعف مقدرة الاقتصادات العربية على امتصاص هذه الصدمات. كما أن الاقتصادات العربية تشهد انخفاضاً ملحوظاً في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وكذلك في قوة تذبذبها، (العباس، 2010).

يمكن تلخيص العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو التشغيل من خلال حساب مرونة الناتج للتشغيل، التي تعطي مقدار الزيادة المئوية في التشغيل نتيجة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1%.

ويمكن احتساب المرونات إما بتقديرها بمعادلة التشغيل، أو فقط بحساب المرونة على أساس أنها التغير النسبي بين النمو الاقتصادي ونمو التشغيل. ويمكن مقارنة هذه المرونات بتلك التي قام بحسابها مكتب العمل الدولي من خلال استخدام معادلة انحدار لتقدير مرونة التشغيل بالنسبة للنمو الاقتصادي. وإذا ما افترض أن هذه المرونة معلمة مستقرة وثابتة، فإنه يمكن كتابة معدل النمو



الاقتصادي بحيث يتم إبراز القيود الهيكلية على النمو الاقتصادي. في حالة تقدير هذه المرونة بقسمة معدل نمو التشغيل على معدل نمو الناتج، يمكن الحصول على:

$$\theta = \frac{\Delta \ln(E)}{\Delta \ln(Y)}$$

حيث تمثل (E) مستوى التشغيل وتمثل (y) قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ويقاس (DLN) التغير في لوغاريتم المتغيرات (E) و (Y).

وإذا ما أخذ النمو والتشغيل القطاعي، يمكن الحصول على المرونات القطاعية:

$$\Delta \ln(E_{it}) = \theta_i \Delta \ln(Y_{it})$$

ونظراً للقيود الهيكلية التي تعاني منها الاقتصادات العربية، فإن المرونات القطاعية (زراعة، صناعة، مناجم وخدمات) قد تختلف بشكل جذري، وتعكس الخصائص التقانية والبنوية لكل قطاع. فالتوقع أن تكون المرونة في القطاع الزراعي غير مستقرة، لاعتماد هذا القطاع على العمالة الموسمية، بالإضافة إلى تدني المرونة نتيجة انخفاض فائض العمالة الناجم عن ارتفاع الإنتاجية الحاصل عن الميكنة. أما في قطاع المناجم فإنه لا يُعتبر قطاعاً مُشغلاً للعمالة، لأنه كثيف رأس المال بالإضافة إلى ثبات الإنتاج. أما في قطاع الصناعة التحويلية، فبالرغم من كونه قطاع محرك للاقتصاد، فإنه يُمكن أن يكون قطاعاً ذو كثافة عمالية مُرتفعة إذا ما استخدمت التقانات المناسبة، ونظراً لما يتعرض له هذا القطاع من بيئة خارجية وداخلية غير مُواتية، فإن قدرته على النمو السريع وزيادة دوره في استيعاب العمالة يعتمد على الإصلاحات التي

يحتاجها لتطويره. أما قطاع الخدمات، فهو بطبيعته قطاع كثيف العمالة، خاصة في مجال خدمات التشييد والبناء، والخدمات المهنية، والخدمات الإنتاجية الأخرى، مثل التجارة والنقل والتوزيع والاتصالات والسياحة والسفر. أما الخدمات الاجتماعية فبالرغم من أنها قطاعات قادرة على توفير مناصب العمل فإن سيطرة الخدمات الحكومية في هذا القطاع يجعلها محدودة بالقيود الجبائية والمالية للدول. من الصعب جداً حساب مرونة التشغيل خارج قطاع الزراعة، لعدم توفر بيانات تفصيلية حول توزيع التشغيل حسب القطاعات، وفي واقع الأمر يُمكن تخطي قيد توفر البيانات ورسم صورة مُبسطة حول المرونة القطاعية، من خلال تقديرها وفق البيانات المتوفرة، ويُمكن صياغة التشغيل القطاعي والإنتاج القطاعي كالتالي:

$$Y_i = w_i Y$$

$$E_i = \delta_i E$$

حيث أن  $\delta_i$  حصة التشغيل في القطاع، و  $E_i$  من إجمالي التشغيل، و  $w_i$  حصة الإنتاج، القطاع  $(Y_i)$  من إجمالي الإنتاج. كما يمكن كتابة معدل نمو التشغيل والإنتاج بالصيغة التالية:

$$\Delta \ln(y_i) = \Delta \ln(w_i) + \Delta \ln(Y)$$

$$\Delta \ln(E_i) = \Delta \ln(\delta_i) + \Delta \ln(E)$$

أي أن معدل النمو القطاعي هو فقط معدل النمو الإجمالي مُضافاً إليه معدل التغير الهيكلي، كذلك بالنسبة للتشغيل حيث أن معدل نمو التشغيل هو معدل النمو الإجمالي مُضافاً إليه معدل التغير في التحول الهيكلي في توزيع التشغيل. يوجد صورة واضحة عن معدلات النمو القطاعية ومعدلات التغير الهيكلي فيها، لكن لا تتوافر بيانات مُتصلة لتوزيع التشغيل عبر القطاعات. ويُمكن التعبير عن المرونة القطاعية:

$$\theta_i = \frac{\Delta \text{Ln}(y_i)}{\Delta \text{Ln}(E_i)} = \frac{\Delta \text{Ln}(w_i) + \Delta \text{Ln}(Y)}{\Delta \text{Ln}(\delta_i) + \Delta \text{Ln}(E)}$$

يتضح من المعادلة أعلاه أنه في حالة غياب التحول الهيكلي، فإن المرونات القطاعية تتعادل مع المرونات الإجمالية. إن المرونات هي معلمة هيكلية تُلخص العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو التشغيل، وتتحكم فيها العديد من المعطيات الاقتصادية، من أهمها المعاملات الفنية والتقنية، التي تعكس مستوى التقدم التقني في القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى طبيعة سياسات التشغيل التي تنتهجها الدولة، خاصة تلك التي تدخل ضمن ما يعرف بسياسات سوق العمل الديناميكية، مثل، برامج تشغيل الشباب، ومنح القروض الصغيرة، وتشجيع التوظيف في القطاع الخاص، عبر تقديم الدعم والاعفاءات. ومن أهم القضايا التي تُساعد في فهم ديناميكية البطالة، هو هل أن مرونات التشغيل في الدول العربية أقل من مثيلاتها في دول العالم؟ فإذا ما أمكن اختبار هذه الفرضية بمستوى من الدقة، فإنه يمكن تسليط الضوء على أحد قضايا النمو وسوق العمل. ويُمكن اختبار هذه العلاقة بالنظر إلى توزيع مرونات التشغيل في الدول العربية، ومُقارنتها بتوزيع المرونات لعينة من الدول المقارنة وباستخدام اختبارات التفوق العشوائي، فإنه يمكن تحديد ما هو احتمال تفوق التوزيع الأول على الثاني. لإجراء الاختبار، تم القيام بتجميع بيانات حول التشغيل والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، من قاعدة مؤشرات التنمية الكونية التي ينشرها البنك الدولي، اشتملت عينة البيانات في المرحلة الأولى على 196 دولة للفترة 2010-1991.

وقد تم تقدير المعادلة:

$$\text{Log}(E_{it}) = \alpha_i + \beta_i \text{Log}(Y_{it}) + u_{it}$$

وأظهرت نتائج المعادلة أن المرونة الوسطية بلغت 0.387 بدرجة معنوية

كبيرة. وعند تقدير هذه المعادلة بافتراض تغير البرامترات لكل دولة، فقد تم الحصول على تقدير للمرونة لكل دولة، حسب الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7): تقدير مرونة التشغيل في الدول العربية

| تقدير المرونة بمعدلات النمو<br>2007-2000 (وسيط الفترة) | تقديرات مكتب العمل الدولي<br>2008-2004 | تقدير المرونة |           | الدولة    |
|--|--|---------------|-----------|-----------|
|  |  | 2010-2000     | 2010-1991 |           |
| 0.370  | 0.34                                   | -0.03         | 0.347     | البحرين   |
| 1.40   | 1.53                                   | 0.09          | -0.018    | الجزائر   |
| 0.63   | 0.57                                   | 0.140         | 0.117     | مصر       |
| -  | -                                      | 0.109         | 0.224     | العراق    |
| 0.575  | 0.58                                   | 0.039         | 0.379     | الأردن    |
| 0.397  | 0.46                                   | 0.009         | 0.368     | الكويت    |
| 0.575  | 0.37                                   | 0.019         | 0.070     | لبنان     |
| 0.502  | 0.38                                   | 0.04          | 0.400     | ليبيا     |
| 0.78   | 0.40                                   | 0.109         | -0.232    | المغرب    |
| 1.25   | 0.54                                   | 0.09          | 0.644     | موريتانيا |
| 0.27   | 0.42                                   | 0.013         | -0.326    | عمان      |
| 0.980  | 1.03                                   | -0.029        | 0.457     | قطر       |
| 0.590  | 0.68                                   | 0.098         | 0.146     | السعودية  |
| 0.326  | 0.34                                   | 0.139         | 0.387     | السودان   |
| 1.08   | 1.03                                   | 0.097         | 0.0828    | سوريا     |
| 0.477  | 0.42                                   | 0.053         | -0.339    | تونس      |
| 0.695  | 1.05                                   | 0.111         | 0.55      | اليمن     |

المصدر: (حساب المؤلف اعتماداً على (بيانات مؤشرات التنمية الدولية)، و (قاعدة بيانات سوق العمل، مكتب العمل الدولي).

يتضح من نتائج تقدير مرونة التشغيل في الجدول رقم (7)، أن نتائج معادلة الانحدار تعطي تقديرات أقل من تلك المقدرة، سواء من طرف مكتب العمل الدولي أو تلك المحسوبة بتقسيم معدل النمو في التشغيل على معدل النمو الاقتصادي. من الجدير بالملاحظة أن المرونة المقدرة لإجمالي دول العالم تعادل 0.387، أي أن معدل نمو قدره 3% يولد تقريباً معدل نمو في التشغيل قدره 1%، وإذا ما أخذت حقيقة نمو قوة العمل في الدول العربية، فإن تخفيض البطالة في أغلب الدول العربية يحتاج على الأقل إلى معدل نمو سنوي قدره 6%.



من جهة أخرى تفيد نتائج الهيمنة العشوائية أن مرونة التشغيل في الدول العربية لا تقل عن تلك المسجلة في دول العالم، ولا تختلف معنوياً عنها، حيث أن نتائج اختبار التوزيع لم تكن معنوية، بالإضافة إلى أن تطبيق نموذج الانحدار أعلاه على بيانات الدول العربية فقط يعطي تقديراً لمرونة التشغيل قدره 0.45، وهو أعلى من التقدير الإجمالي لكل دول العينة والبالغ عددها 119 دولة.

### 5.3 البطالة

تشتهر المنطقة العربية بأعلى معدلات البطالة في العالم<sup>(25)</sup> (تقرير التشغيل العالمي، مكتب العمل الدولي) التي أصبحت تؤرق متخذي القرار، كما يُعتقد أن الوضعية الهشة لسوق العمل وخاصة في ما يتعلق بتوظيف الشباب كانت سبباً مباشراً في أحداث الربيع العربي. ولقد تم في الفقرات السابقة تبيان أن المنطقة العربية قد اتسمت بخصائص ديموغرافية واقتصادية تتمثل أساساً في ارتفاع معدل القوة العاملة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي أكثر من ما عرفته الدول النامية، مما جعل تدفق العمالة نحو سوق العمل أكثر مما يستطيع هذا السوق استيعابه، بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في انخفاض معدلات النمو ومرونة التشغيل. ويمكن تلخيص هذه العلاقة كالتالي:

$$U = L - E$$

حيث تمثل (U) مستوى البطالة و (L) القوة العاملة و (E) مستوى التشغيل، ويمكن ربط تدفقات البطالة باقتراض علاقة أوكن (1962)، بحيث يُفسر معدل تغير البطالة بمعدل النمو الاقتصادي.

$$\Delta \ln(U_t) = \alpha - \beta \Delta \ln(Y)$$

تدل هذه العلاقة التي جربت كثيراً وأصبحت من بين العلاقات المتدهورة في الاقتصاد التطبيقي على أن مُعدل تغير البطالة يساوي  $(\alpha)$  عندما يكون النمو الاقتصادي معدوماً، وتزداد البطالة بمعدل  $(\alpha + \beta)$  عندما يتراجع النمو الاقتصادي بنسبة 1%. أما معدل النمو الضروري للإبقاء على مُستوى البطالة مستقراً فهو  $(-\beta / \alpha)$ . ونظراً لمحدودية البيانات المتوفرة حول البطالة فإنه قد يكون من الصعب الحصول على تقدير جيد لهذه العلاقة، مثلما ناقشه (موسى، 2008).

بما أن مُعدل نمو التشغيل هو فقط

$$\Delta \ln(E_t) = \theta \cdot \Delta \ln(Y_t)$$

فإنه يمكن تعديل معادلة أوكن لكي تصبح:

$$\Delta \ln(U_t) = \alpha - \frac{\beta}{\theta} \Delta \ln(E_t)$$

وبالتالي فإن معدل نمو التشغيل الضروري لاستقرار البطالة هو  $\left(\frac{\alpha}{\beta}\right) \cdot \theta$ . ومن الواضح .

أنه كلما انخفضت مرونة التشغيل فإن مُعدل النمو الضروري لتحقيق استقرار البطالة سيكون أعلى. تدل هذه المعادلة على أنه بإمكان الدول مواجهة البطالة من خلال قناتين أساسيتين، هما: رفع معدل النمو الذي يجب أن يكون أعلى من  $\left(\frac{\alpha}{\beta}\right) \theta$  أو من خلال رفع مرونة التشغيل.

من خلال تجميع بيانات البطالة لـ 19 دولة عربية للفترة 1991-2010، فإن تقدير معادلة أوكن أعطت النتائج التالية:

$$\Delta \ln(U_t) = 6.53 - 0.66 \Delta \ln(Y_t) \quad (7.20) \quad (4.85)$$

$$\bar{R}^2 = 0.11, F = 25.55, DW = 1.98 N = 195$$

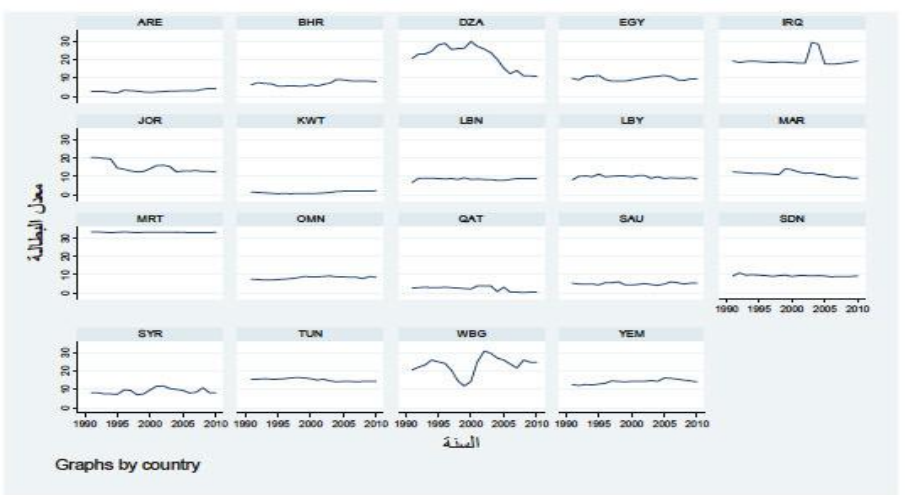
بالرغم من انخفاض القدرة التفسيرية لهذه المعادلة، فإن معاملات معادلة أوكن ذات مغزوية احصائية وإشارة معالمها صحيحة. فانعدام النمو يؤدي إلى ارتفاع البطالة بنسبة 6.5% سنوياً، كما أن معدل النمو الضروري للإبقاء على البطالة مستقرة يتجاوز 9.8% سنوياً.

وبالنظر إلى متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة 2000-2010 الذي يقارب 5%، فإن الدول العربية مُطالبة بإعادة ترتيب أوضاعها الاقتصادية، وذلك من أجل رفع فعالية النمو الاقتصادي، لرفع التشغيل وخفض البطالة.

إن سياسات مُحاربة البطالة التي يجب أن تنتهجها الدول يجب أن تركز بالأساس على تسريع مُعدلات النمو الاقتصادي، وكذلك على رفع قدرة الاقتصاد في استيعاب عمالة إضافية، من خلال رفع مرونة التشغيل بتفعيل سياسات سوق العمل الديناميكية.

تدل الاحصائيات المتوفرة أن أعداد العاطلين في الدول العربية ارتفعت من 7.3 مليون فرد في عام 1991 إلى 11.5 مليون في عام 2010، بمعدل نمو سنوي قدره 3.5%، وتراجعت أعداد العاطلين خلال نفس الفترة في كل من قطر والجزائر، وارتفعت بشدة بأكثر من 5% في كل من فلسطين واليمن، واستقرت الأعداد في المغرب بمعدل نمو سنوي قدره 0.3%، وكان الارتفاع طفيفاً في تونس بمعدل 1.4%، ونمت البطالة بسرعة في بعض الدول الخليجية (الكويت والإمارات)، كما كان مُعدل النمو السنوي لأعداد العاطلين في باقي الدول العربية بحدود 3%، (الشكل رقم (3)).

شكل رقم (3): مُعدل البطالة في الدول العربية للفترة (1980 – 2010)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الكونية.

بلغ مُعدل نمو القوة العاملة في الدول العربية للفترة 1991-2010 حوالي 3.6%، وهو تقريباً يعادل معدل نمو التشغيل الذي بلغ 3.7% سنوياً، كما أن معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية بلغ 4.8%، مما يعني أن متوسط مرونة التشغيل كانت 0.9، علماً بأنه يتم الحصول على مرونة 0.8 باستخدام مُعادلة انحدار بين التشغيل والنتاج. إن هذه المعدلات الوسطية تختلف من دولة لأخرى، وبالتالي فإن هناك قدر كبير من خصوصيات الدول العربية التي تحدد طبيعة هذه الفروقات، كما هو مبين في الجدول رقم (8). فالدول العربية تعرف تفاوتاً كبيراً في قدرة اقتصاداتها على توليد التشغيل، كما تعكسه تقديرات مرونة التشغيل بالنسبة لحجم الاقتصاد. فالدول النفطية التي لها برامج تشجيع التشغيل، والتي لها أيضاً برامج استثمار كبرى في البنى التحتية تعرف مرونة تشغيل كبيرة فوق المتوسط، مثل الإمارات والجزائر وقطر والسعودية. وترتفع مرونة التشغيل أيضاً في الدول العربية منخفضة الدخل (اليمن وموريتانيا وفلسطين). أما الدول العربية الأخرى، فإن مرونة التشغيل تتراوح ما بين 0.5 و 0.7، أقلهم في تونس عند 0.48.



## جدول رقم (8): معدلات البطالة والقوة العاملة والنمو في الدول العربية للفترة (2000 - 2010)

| الدولة        | معدل البطالة 2010 | القوة العاملة 2010 | مستوى التشغيل 2010 | مستوى البطالة 2010 | معدل النمو (2010-2000) | معدل نمو التشغيل (2010-2000) | معدل تزايد البطالة | مرونة التشغيل |
|---------------|-------------------|--------------------|--------------------|--------------------|------------------------|------------------------------|--------------------|---------------|
| الإمارات      | 4.04              | 4929831            | 4730590            | 199242             | 0.05                   | 0.10                         | 0.14               | 1.88          |
| البحرين       | 7.93              | 711371             | 654951             | 56420              | 0.06                   | 0.08                         | 0.11               | 1.00          |
| الجزائر       | 10.86             | 11203918           | 9987730            | 1216188            | 0.04                   | 0.04                         | -0.06              | 1.21          |
| مصر           | 9.43              | 27103631           | 24548758           | 2554873            | 0.05                   | 0.03                         | 0.04               | 0.62          |
| العراق        | 19.08             | 7537568            | 6099273            | 1438295            | -0.01                  | 0.03                         | 0.03               | -1.56         |
| الأردن        | 12.41             | 1553052            | 1360338            | 192714             | 0.06                   | 0.03                         | 0.02               | 0.52          |
| الكويت        | 2.24              | 1358033            | 1327588            | 30445              | 0.07                   | 0.03                         | 0.14               | 1.34          |
| لبنان         | 8.77              | 1453155            | 1325777            | 127378             | 0.05                   | 0.02                         | 0.02               | 1.19          |
| ليبيا         | 8.55              | 2379116            | 2175659            | 203457             | 0.04                   | 0.03                         | 0.01               | 0.13          |
| المغرب        | 9.09              | 11386087           | 10350855           | 1035232            | 0.05                   | 0.02                         | -0.03              | 0.39          |
| موريتانيا     | 32.96             | 1116898            | 748808             | 368091             | 0.04                   | 0.04                         | 0.04               | 0.23          |
| عمان          | 8.48              | 1216003            | 1112868            | 103134             | 0.05                   | 0.04                         | 0.03               | 1.92          |
| قطر           | 0.68              | 1314670            | 1305694            | 8976               | 0.12                   | 0.13                         | 0.01               | 1.26          |
| السعودية      | 5.40              | 9558815            | 9042611            | 516205             | 0.03                   | 0.05                         | 0.07               | 6.73          |
| السودان       | 9.33              | 13985755           | 12681131           | 1304624            | 0.06                   | 0.03                         | 0.03               | 0.59          |
| سوريا         | 8.27              | 5457098            | 5005660            | 451437             | 0.05                   | 0.01                         | 0.02               | 0.79          |
| تونس          | 14.14             | 3827350            | 3286322            | 541028             | 0.04                   | 0.02                         | 0.01               | 0.49          |
| فلسطين        | 24.76             | 974158             | 732989             | 241170             | -0.02                  | 0.03                         | 0.11               | 0.88          |
| اليمن         | 13.90             | 6465382            | 5566779            | 898603             | 0.04                   | 0.04                         | 0.04               | 1.07          |
| الدول العربية | 11.07             | 113531892          | 102044380          | 11487511           | 0.05                   | 0.04                         | 0.04               | 1.09          |

المصدر: حساب المؤلف اعتماداً على بيانات البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.

أما في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي، الذي بلغ في المتوسط 4.3% خلال الفترة (1991-2010)، وباستثناء دولة قطر، التي تسجل معدلات نمو تفوق 10%، فإن أغلب الدول العربية لها معدلات نمو تتراوح ما بين 3% و 5%. باستثناء السعودية، التي بلغ فيها معدل النمو 2.7% خلال الفترة (1991-2010). وحتى إذا ما استطاعت الحكومات تسريع معدل النمو أكثر من 5%، وهو من

الصعب تحقيقه، فإن التأثير على مرونة التشغيل عبر سياسات سوق العمل الديناميكية هي عملية معقدة وصعبة نظراً للخصائص الهيكلية التي تميز الباحثين عن العمل، التي تجعل احتمال توظيفهم منخفضاً، ويقلل من فاعلية النمو الاقتصادي في استيعاب العمالة، وكذلك برامج سياسات سوق العمل. ومن أهم الخصائص الهيكلية التي لها تأثير مباشر على مرونة التشغيل هي توزيع البطالة حسب السن والجنس والمؤهلات ومدة البطالة وكذلك أجور القبول. كما تلعب مرونة سوق العمل وتشريعاته دوراً في التأثير على مرونة التشغيل. وسوف يتم تناول هذه القضايا تباعاً.

يُعتبر التوزيع العمري للعاطلين من أهم مُحددات احتمال التوظيف، حيث يواجه الشباب احتمال البقاء في البطالة أكثر من الكبار، وقد يرجع ذلك إلى قلة خبراتهم المهنية، مما يزيد من عدم تطابق مهاراتهم مع مُتطلبات سوق العمل، وكذلك لارتفاع أجور القبول عن أجور سوق العمل، وقلة حركيتهم الجغرافية، وخاصة في حالات عندما يكون سوق العقار غير مهيباً لهذه الحركية، مثل عدم توفر سوق إيجاري واسع أو ارتفاع تكلفته، مما يدفع بأجر القبول إلى مُستويات أعلى من مُعدل السوق (62). وقد تتفاقم هذه العناصر إذا ما تم أخذ عامل النوع البشري، حيث أن الإناث ربما يواجهن وضعاً أصعب بالنظر لهذه العوامل.

إن العنصر الهام الواجب ملاحظته قبل دراسة خصائص العاطلين هو، سلوك المساهمة في سوق العمل حسب السن والجنس. فمعدل مساهمة الإناث إجمالاً بلغ 21% في عام 2010، مقابل 66% للذكور. ويرجع هذا الانخفاض في معدل مساهمة قوة العمل إلى عامل السن والنوع، فمتوسط مساهمة الإناث يبلغ أشده في الفئة العمرية 25-34، لينخفض بعد ذلك بشدة. ويشكل ارتفاع مُعدل مساهمة الإناث عند فئة الشباب (15-24) أكبر تحد لسوق العمل، وخاصة في ظل ارتفاع مُعدلات التعليم للإناث، الذي سوف يدفع بأعداد مهمة لسوق العمل. ومن المحتمل جداً أن يكون ارتفاع مُعدلات

بطالة الإناث خاصة لفئة الشباب عاملاً جامعاً أمام تدفق أكثر للإناث إلى سوق العمل. وتُشير البيانات المتوفرة (الجدول رقم 9)) إلى أن معدلات بطالة الذكور الشباب بلغت في المتوسط 4.9 أضعاف معدلات الذكور الكبار، مقارنة بمعدل بطالة الإناث الفتيات الذي وصل إلى 3.6، أضعاف بطالة الإناث الكبار. وتتراوح هذه النسب بشكل كبير بين الدول العربية، ففي بعض الحالات تصل إلى 17 ضعف معدل بطالة الكبار. ونظراً لأن السكان الشباب يشكلون نسبة كبيرة من السكان، فإن حصة العاطلين الشباب من إجمالي العاطلين وصلت في المتوسط حوالي 48% للإناث، و 49% للذكور، وقد تصل هذه النسبة إلى 83%، حيث أن مشكلة البطالة في الدول العربية هي مشكلة بطالة الشباب بامتياز.

الجدول رقم 9): معدلات البطالة في الدول العربية حسب السن والجنس للفترة (2004 – 2010)

| الدول    | السنة | معدل بطالة الشباب |      | معدل بطالة الكبار |      | نسبة بطالة الشباب للكبار |      | حصة بطالة الشباب من إجمالي البطالة |      | من إجمالي السكان |      |
|----------|-------|-------------------|------|-------------------|------|--------------------------|------|------------------------------------|------|------------------|------|
|          |       | إناث              | ذكور | إناث              | ذكور | إناث                     | ذكور | إناث                               | ذكور | إناث             | ذكور |
| الجزائر  | 2006  | 24.3              | 24.3 | 8.9               | 8.9  | 2.7                      | 2.7  | 43.2                               | 43.2 | -                | -    |
| البحرين  | 2004  | 32.6              | 25.7 | 16.1              | 2.7  | 2.0                      | 9.6  | 38.8                               | 57.9 | 9.8              | 9.8  |
| مصر      | 2007  | 47.9              | 17.2 | 9.5               | 2.7  | 5.0                      | 6.4  | 60.9                               | 64.8 | 8.8              | 8.0  |
| الأردن   | 2009  | 45.9              | 22.6 | 17.3              | 6.6  | 2.7                      | 3.4  | -                                  | -    | -                | -    |
| الكويت   | 2005  | 10.0              | 11.8 | 0.6               | 0.8  | 16.4                     | 15.3 | 48.5                               | 70.6 | -                | -    |
| لبنان    | 2007  | 21.5              | 22.5 | 7.2               | 5.7  | 3.0                      | 3.9  | 43.1                               | 45.5 | 3.9              | 9.3  |
| المغرب   | 2009  | 19.4              | 22.8 | 8.4               | 6.9  | 2.3                      | 3.3  | 34.6                               | 43.3 | 3.1              | 10.1 |
| فلسطين   | 2008  | 47.3              | 38.8 | 17.1              | 22.6 | 2.8                      | 1.7  | 43.9                               | 35.3 | 4.7              | 18.0 |
| قطر      | 2007  | 7.5               | 0.7  | 1.7               | 0.1  | 4.5                      | 5.5  | 47.6                               | 49.5 | 2.5              | 0.6  |
| السعودية | 2008  | 8.4               | 1.7  | 45.8              | 23.6 | 5.4                      | 14.3 | 43.4                               | 57.3 | -                | -    |
| سوريا    | 2010  | 40.2              | 15.3 | 17.5              | 3.0  | 2.3                      | 5.1  | 39.6                               | 59.7 | -                | -    |
| تونس     | 2005  | 13.5              | 9.1  | 29.3              | 31.4 | 2.2                      | 3.4  | 41.0                               | 43.0 | 6.4              | 13.7 |
| الإمارات | 2008  | 21.8              | 7.9  | 9.5               | 1.2  | 2.3                      | 6.6  | 36.3                               | 46.6 | 6.5              | 4.5  |

المصدر: (مكتب العمل الدولي، قاعدة بيانات سوق العمل).

كما تُشكل بطالة الإناث جزءاً لا بأس به من إجمالي بطالة الشباب، حيث بلغ متوسط نسبة الإناث 30%، من إجمالي بطالة الشباب. وبالنظر إلى اتجاهات التعليم وانخفاض معدلات مساهمة الإناث وخروجها المبكر من سوق العمل، فإن ضغوط سوق العمل ستبقى قوية لفترة طويلة، ولكن بالنظر إلى نسبة الإناث من إجمالي بطالة الشباب فإن هذه النسبة مُستقرة.

لا تتوفر بيانات تفصيلية حول توزيع معدلات البطالة حسب السن ومُستوى التعليم، ولكن نظراً لطغيان نسبة الشباب من إجمالي العاطلين بالإضافة إلى احتمال كونهم يتحصلون على تعليم أكثر من الكبار، نتيجة التوسع في التعليم الذي تشهده الدول العربية، فإنه يتوقع أن تعكس معدلات البطالة حسب المستويات التعليمية توزيعها ضمن فئات الشباب (الجدول رقم (10)). توضح البيانات المتوفرة أن معدلات البطالة حسب النوع والمستوى التعليمي تختلف حسب الدول العربية، ففي الجزائر والمغرب وفلسطين وسوريا هناك اتجاه واضح لارتفاع معدلات البطالة حسب النوع. وتدهور معدلات بطالة الإناث في الجزائر والمغرب وفلسطين حسب مستويات التعليم، وتكون أعلاها لخريجي الجامعات. أما في سوريا، فإن الاتجاه معكوس حيث تنخفض معدلات بطالة الإناث حسب المستوى التعليمي. أما بطالة الذكور، فهي أقل بكثير من بطالة الإناث. وترتفع معدلات بطالة الإناث والذكور في تونس حسب المستوى التعليمي. وتدهور معدلات البطالة في لبنان لكل من الذكور والإناث حسب المستوى التعليمي، ولكن عند مستويات أقل. كما يُلاحظ أيضاً ارتفاع مُعدل بطالة الإناث في عُمان بشكل كبير مقارنة بالذكور. وإذا ما أخذ مُتوسط مُعدل البطالة حسب المستوى التعليمي وحسب النوع لكل الدول العربية، فإنه يظهر جلياً أن معدلات البطالة تتدهور حسب المستوى التعليمي بالنسبة للإناث، حيث تتضاعف هذه المعدلات تقريباً بين أصحاب المستويين الابتدائي والجامعي من 11% إلى 20%، ومن الصعب جداً تفسير هذا الفارق وهذا النمط المغاير. وقد يكون السبب هو طبيعة المؤهلات حسب التخصص،



حيث تتوجه الإناث نحو التخصصات التي تضمن لهن عملاً أكثر ملاءمة مع تفضيلاتهن في سوق العمل، بالإضافة إلى قلة حركيتهن وارتفاع معدل أجر القبول. كما أن تفوق الإناث في الدراسات الجامعية قد يكون السبب في ارتفاع معدلات بطالتهن، بالنظر إلى توزيع أعداد العاطلين حسب المستوى التعليمي والنوع، فإنه يتبين أن الإناث الجامعيات وذات المستوى المتوسط يشكلن تقريباً ثلثي العاطلات عن العمل، بينما أغلب العاطلين عن العمل عند الذكور هم من ذوي المستوى الابتدائي

الجدول رقم (10): معدلات البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي للفترة (2005 - 2011)

| الدول    | السنة | بدون مستوى تعليمي |      | ابتدائي |      | متوسط وثانوي |      | جامعي |      |
|----------|-------|-------------------|------|---------|------|--------------|------|-------|------|
|          |       | إناث              | ذكور | إناث    | ذكور | إناث         | ذكور | إناث  | ذكور |
| الجزائر  | 2010  | 2.7               | 1.7  | 8.0     | 7.5  | 12.8         | 10.5 | 33.3  | 10.5 |
| تونس     | 2011  | 8.0               |      | 12.4    |      | 20.6         |      | 29.2  |      |
| الأردن   | 2011  | 1.0               | 8.2  | 13.5    | 12.2 | 16.0         | 8.7  | 24.3  | 10.8 |
| مصر      | 2010  | 0.90              | 0.87 | 14.4    | 2.1  | 34.1         | 7.75 | 33.7  | 11.1 |
| المغرب   | 2010  | 2.3               |      | 7.4     |      | 16.4         |      | 17.4  |      |
| لبنان    | 2007  | -                 | -    | 9.1     | 7.7  | 9.5          | 9.8  | 11.4  | 10.9 |
| فلسطين   | 2008  | -                 | -    | 7.5     | 29.1 | 16.6         | 24.3 | 37.0  | 14.3 |
| سوريا    | 2007  | -                 | -    | 30.0    | 4.9  | 25.8         | 7.0  | 11.7  | 4.8  |
| الإمارات | 2005  | -                 | -    | 2.8     | 2.4  | 9.9          | 2.8  | 9.5   | 2.3  |

المصدر: من قاعدة بيانات مكتب العمل الدولي من مصادر محلية

من المفروض أن المدة التي يقضيها العاطل في البحث عن العمل بالإضافة إلى طبيعة الفرص المتاحة وما يتم شغلها تعطي معلومات حول طبيعة البطالة إن كانت احتكاكية (قصيرة المدى) أو هيكلية طويلة المدى، بالإضافة إلى وجود فرص لا يتم شغلها، لعدم مطابقة العرض مع الطلب. وفي واقع الحال لا يمكن صياغة سوق عمل دون توفر هذه المعلومات حول تدفقات سوق العمل، للأسف الشديد لا توجد بيانات من هذه النوعية، وبالتالي فإنه من الصعب تقييم سوق العمل حسب هذه المعايير.

### 6.3 البطالة ومرونة سوق العمل

تُشكل ترتيبات ومؤسسات سوق العمل أحد العوامل الأساسية المحددة لفاعلية سوق العمل وقُدرة هذه السوق على إحداث التوازن بين العرض والطلب. وقد نشأت أهمية مؤسسات سوق العمل في تفسير المستويات المرتفعة للبطالة في أوروبا مقارنة بالسوق الأمريكي، الذي طالما سادت فيه معدلات قريبة من المعدل الطبيعي<sup>(27)</sup>. وينصب تفسير هذا الفارق كون السوق الأمريكي أكثر مرونة من السوق الأوروبي، بما يمتاز به من تشريعات وقوانين مقيدة لسوق العمل ومن أهمها، وجود ضمان البطالة والحماية الاجتماعية الذي يرفع أجور القبول، وكذلك وجود نقابات مركزية تتفاوض على أجور مرتفعة، ووجود قوانين حماية التشغيل.

من المعروف أن مؤسسات سوق العمل في الدول العربية ليست بمستوى التنظيم المعروف في الدول المتقدمة، ذلك لغياب الحماية الاجتماعية للعاطلين وخاصة نظام بدل البطالة، كما أن تشريعات حماية التشغيل قد تم التراجع عنها في ظل برامج الإصلاح، وربما باستثناء الدول الخليجية التي لا زال التشغيل الحكومي فيها مضمونا للمواطنين، كما أن القوة التفاوضية للنقابات ضعيفة، نتيجة لغياب أو لضعف العمل النقابي أو لارتباطه بالحكومات والأحزاب الحاكمة.

ويمكن اختبار فرضية مرونة سوق العمل باستخدام البيانات النوعية، التي تقيس مؤسسات العمل وتحدد مدى تأثيرها على مُعدل البطالة. ويمكن صياغة النموذج التالي<sup>(28)</sup>:

$$U_{it} = \alpha_i + \beta L_{it} + \delta L_{it} D_t + y' X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث تمثل ( $U_{it}$ ) مُعدل البطالة للدولة  $i$  في الفترة  $t$  و تمثل ( $L_{it}$ ) مؤشر مركب لقياس مرونة سوق العمل و ( $D_t$ ) مُتغير دمية للدول العربية و ( $X_{it}$ ) مُتغيرات تحكم.

وقد تم قياس مرونة سوق العمل بأخذ متغير تشريعات سوق العمل، الذي ينشره معهد فريزر الكندي، الذي يقيس الحرية الاقتصادية في العالم. أما متغيرات التحكم، فهي نسبة الاستهلاك الحكومي للنتائج، الذي يقيس حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد، وكذلك معدل الانفتاح التجاري وكثافة السكان ومُعدل التحضر. تعطي نتائج الجدول رقم (11) تقدير للنموذج لعينة من 113 على الفترة 2009-2000، وتوفرت بيانات 7 دول عربية. وتبين نتائج تطبيق النموذج أن هناك قدر كبير من التفاوت بين الدول، حيث أن نموذج المربعات الصغرى (نموذج 1) لا يفسر سوى  $R^2 = 0.038$  بالرغم من معنوية البرامترات، كما أن إضافة متغيرات الدمية للفترات الزمنية (نموذج 4) (لأخذ آثار الزمن بعين الاعتبار) تشير إلى أن النتائج لا تتحسن مثلما هو في (النموذج 3)، الذي يأخذ بعين الاعتبار التغير بين الدول، حيث يرتفع  $R^2$  إلى 0.89، وتدل نتائج هذا النموذج أن حجم الحكومة يؤثر سلباً على معدل البطالة، كما أن الانفتاح التجاري يقلل من البطالة، بينما تقلل كثافة السكان أيضاً من معدل البطالة. وتشير نتائج هذا النموذج إلى أن المرونة المرتفعة لسوق العمل أيضاً تتوافق مع تناقص معدل البطالة. لاختبار مدى تأثير مرونة سوق العمل في الدول العربية، تم إضافة مُتغير دمية مضروباً بمتغير مرونة سوق العمل، حيث يصبح أثر مرونة سوق العمل هو مجموع  $(\delta+\beta)$ .

تظهر نتائج الجدولين رقمي (11 و 12) أن مرونة سوق العمل في الدول العربية موجبة باستثناء دولة الكويت، وهذه ظاهرة خاصة بدول الخليج، حيث أنه سوق مجزأ بين القطاعين الخاص والعام، ويغلب عليه القطاع الخاص حيث يتم توظيف أغلب الوافدين. أما في مصر، فإن نتائج التقدير تظهر نوعاً من مرونة سوق العمل في التأثير على معدل البطالة، وهي أقل في سوريا. أما في دول المغرب العربي، فإن هناك قدر من عدم مرونة سوق العمل، لكن أقواها في الجزائر.

## الجدول رقم (11): نتائج تقرير مُعادلة مرونة سُوق العمل للفترة (2000-2009)

| النموذج 5                       | النموذج 4                        | النموذج 3                       | النموذج 2                       | النموذج 1                       | المتغير          |
|---------------------------------|----------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|------------------|
| 0.128-<br>(1.90)                | 0.102<br>(8.72)                  | 0.258<br>(5.60)                 | 0.114<br>(31.35)                | 0.103<br>(10.96)                | الحد الثابت      |
| 0.445<br>(7.49)                 | 0.146<br>(3.24)                  | 0.408<br>(6.78)                 | 0.081<br>(5.47)                 | 0.151<br>(3.41)                 | الاستهلاك العام  |
| 0.012+<br>(1.76)                | -0.009<br>(1.94)                 | 0.0187-<br>(2.72)               | 0.010-<br>(6.01)                | 0.009-<br>(2.15)                | الافتتاح التجاري |
| $3.89 \times 10^{-5}$<br>(1.74) | $6.56 \times 10^{-7}$<br>(0.208) | $1.62 \times 10^{-5}$<br>(0.68) | $2.93 \times 10^{-6}$<br>(2.90) | $1.18 \times 10^{-6}$<br>(0.37) | كثافة السكان     |
| 0.199<br>(2.19)                 | 0.030-<br>(2.59)                 | 0.284-<br>(4.066)               | 0.025-<br>(6.34)                | 0.0314-<br>(2.66)               | التحضر           |
| 0.0019-<br>(0.218)              | 0.0019-<br>(1.28)                | 0.006-<br>(5.09)                | 0.0035-<br>(7.029)              | 0.0019-<br>(1.400)              | مرونة سوق العمل  |
| 0.91                            | 0.04                             | 0.81                            | 0.26                            | 0.038                           | $R^2$            |
| 808                             | 808                              | 808                             | 808                             | 808                             | N                |

المصدر: حساب المؤلف.

## الجدول رقم (12): تقدير النموذج (2) بإضافة مُتغيرات الدمية

| الأثر الإجمالي | مُتغير الدمية × متغير مرونة سوق العمل | مُتغير مرونة سُوق العمل | الدولة  |
|----------------|---------------------------------------|-------------------------|---------|
| 0.177          | 0.018                                 | 0.003-                  | الجزائر |
| 0.0014-        | 0.0019                                | 0.0033-                 | مصر     |
| 0.0045         | 0.0084                                | 0.0039-                 | الأردن  |
| 0.0101-        | -0.0070                               | 0.0031-                 | الكويت  |
| 0.00078        | 0.00378                               | 0.0030-                 | المغرب  |
| 0.00055-       | 0.00295                               | 0.0035-                 | سوريا   |
| 0.0071         | 0.0108                                | 0.0037-                 | تونس    |

المصدر: من حساب المؤلف.



### 7.3 العمالة الهشة والقطاع غير الرسمي

نظراً لتوسع رقعة البطالة وعدم مواكبة النمو الاقتصادي لسرعة معدل نمو القوة العاملة، وخاصة تحول الفائض من العمالة من القطاع الزراعي الريفي إلى المناطق الحضرية، ونتيجة لهذا الضغط على مناصب الشغل، فإن جزءاً كبيراً من العمالة يتم استيعابه في القطاع غير الرسمي، الذي يمتاز بالعمالة الهشة، التي لا تحصل على التغطية الاجتماعية أو الميزات النسبية التي يتحصل عليها العاملون في القطاع الرسمي، (الجدول رقم (13)).

الجدول رقم (13): مؤشرات حجم القطاع غير الرسمي

| الدولة  | مؤشر شنايدر من الناتج (%) | التشغيل الذاتي من إجمالي التشغيل (%) | نسبة غير المسجلين للضمان الاجتماعي |
|---------|---------------------------|--------------------------------------|------------------------------------|
| الأردن  | 19.8                      | -                                    | -                                  |
| سوريا   | 21.2                      | 35.8                                 | 67.2                               |
| اليمن   | 28.3                      | 33.2                                 | 82.6                               |
| الجزائر | 34.8                      | 29.6                                 | 63.3                               |
| مصر     | 36.2                      | 28.2                                 | 44.5                               |
| لبنان   | 36.4                      | 32.9                                 | 66.9                               |
| المغرب  | 37.3                      | 28.0                                 | -                                  |
| تونس    | 39.2                      | 24.7                                 | 49.9                               |
| ليبيا   | -                         | -                                    | 34.5                               |

المصدر: (البنك الدولي، 2011)

وبالتالي فإن السؤال الرئيسي هو، ما مقدار حجم القطاع غير الرسمي، وما هي خصائصه، وما هي مقدار مساهمته في التشغيل، وما هي علاقته بالفقر وتوزيع الدخل؟ كما أن انتشار العمالة الهشة في القطاع الرسمي من خلال التوظيف بعقود مغلقة وتراجع معدلات الأجور الحقيقية كلها عوامل تزيد من هشاشة وضع سوق العمل. يشير تقرير البنك الدولي للعام 2011 الذي حررته جاتي مع مجموعة من الباحثين والمنشور في يونيو 2012، (جاتي وآخرون، 2011)، إلى أن حجم القطاع غير الرسمي قد بلغ 67%، من عدد المشتغلين

غير المسجلين في الضمان الاجتماعي. ويبلغ هذا المعدل 6.4 في دول الخليج العربية، وهو أقل من مستوى الدول المتقدمة الذي يصل فيها إلى 9%. بينما يرتفع المعدل في الدول الفقيرة (أفريقيا جنوب الصحراء) إلى 94.7%. وإذا ما تم قياس حجم القطاع غير الرسمي (العمالة الهشة) بنسبة التشغيل الذاتي من إجمالي التشغيل، فإن هذه النسبة وصلت إلى 28.4% في المنطقة. كما يمكن قياس القطاع غير الرسمي بقياس حجم الناتج غير المصرح باستخدام مؤشر (شنايدر، 2004)، الذي طور نموذجاً لقياس حجم هذا القطاع كنسبة من الناتج المحلي. تشير نتائج مؤشر شنايدر الواردة في تقرير البنك الدولي أن حجم القطاع غير المصرح بلغ 27.2% مقارنة بـ 16.4% للدول المتقدمة و 43.3% لدول جنوب الصحراء.

إن هشاشة سوق العمل وارتفاع البطالة هو مؤشر يتوافق مع ارتفاع معدلات الفقر في الدول العربية إذا ما أخذ قياس خط الفقر بدولارين بالقوة الشرائية المتكافئة، التي تشير التقديرات إلى أنه يمكن أن يكون مقارباً إلى 25%. إن أفضل مؤشر يعكس بقوة مدى انحباس سوق العمل وعدم مواكبته لتطورات التنمية البشرية في الوطن العربي، هو عندما تأخذ نسب هشاشة التشغيل بالنسبة لخريجي التعليم العالي، (الجدول رقم (14))، التي بلغت لإجمالي العاملين حوالي 22% في الأردن، و 23.7% في مصر، و 36.5% في المغرب، و 24.3% في سوريا، أي أن حول ربع إلى ثلث المشتغلين من خريجي التعليم العالي لهم وضعية تشغيل هشة لا تتطابق مع مؤهلاتهم. وإذا ما أخذت هذه النسب للقطاع الخاص، فإنها تتضاعف وتنفوق نصف المشتغلين.

الجدول رقم (14): مُعدلات هشاشة التشغيل حسب مُستويات التعليم (التعليم العالي)

| الدول  | إجمالي العمال | القطاع الخاص |
|--------|---------------|--------------|
| الأردن | 22.0          | 40.2         |
| مصر    | 23.7          | 50.5         |
| لبنان  | 28.4          | 34.3         |
| المغرب | 36.5          | 50.7         |
| سوريا  | 24.3          | 61.9         |
| اليمن  | 40.7          | 94.9         |

المصدر: (البنك الدولي، 2011).

#### 4. الخاتمة: هل يُمكن حل معضلة البطالة؟

قفز مُعدل البطالة في تونس من 13% في عام 2010 إلى 18% في عام 2011. وكان الارتفاع شديداً لدى فئات الشباب من 15 سنة إلى 34 سنة، أما الكبار فقد حافظوا على مُستويات بطالتهم المنخفضة. يعزي هذا الوضع بالطبع إلى التدهور الاقتصادي الناجم عن التعطل الجزئي للإنتاج. وبعد استقرار الأوضاع، فإن دول الربيع العربي سوف تُواجه تركة المشاكل الاقتصادية الموروثة من عهد ما قبل الثورات. إن الخصائص الهيكلية لسوق العمل التي تم عرضها في الفقرات السابقة سوف تبقى تُشكل قيوداً في طريق حل معضلة البطالة وطرق مُعالجتها. فبالرغم من أن النمو السكاني بدأ يتخافت منذ نهاية تسعينات القرن الماضي في العديد من الدول العربية وخاصة في دول شمال أفريقيا، فإن تدفق القوة العاملة لا زال قوياً، ويتوقع أن يستمر لفترة خاصة بالنظر إلى انخفاض مُعدلات مُساهمة الإناث في سوق العمل، التي قد تصل إلى 50% مقارنة بمستواها الحالي المتواجد بين 20 و 25% في دول الربيع العربي. إن مُعدلات النمو الاقتصادي التي سجلت في كل من تونس ومصر وهي الأفضل عربياً قد اقترنت أيضاً بانخفاض مرونة التشغيل أكثر من

باقي الدول العربية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الدول تتميز بارتفاع مقلق لمعدلات التشغيل في القطاعات غير الرسمية. إن البطالة في الدول العربية هي بطالة الشباب المتعلم، وخاصة بطالة الإناث التي تشهد معدلات مُرتفعة. ونظراً إلى أن مستويات التعليم ستتجه نحو الارتفاع خاصة في المستويات الجامعية، وبالنظر إلى محدودية النمو الاقتصادي في استيعاب الخريجين، فإن الحل قد يكمن ليس فقط في التركيز على معدلات النمو، بل بالتركيز أيضاً على تصحيح التشوهات الهيكلية في الاقتصادات العربية، بحيث يركز النمو في القطاعات التي لها أكبر معدلات في خلق مناصب الشغل الدائمة، التي هي عادة القطاعات الصناعية التحويلية، خاصة ذات التقانة المتوسطة. كما أن الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية يسمح برفع الطلب على العمالة، كون قطاعات البناء والتشييد والنقل هي من بين القطاعات كثيفة العمالة. أما في مجال امتصاص مخزون العاطلين، وخاصة الأشخاص ذوي احتمال التوظيف المنخفض، فإن سياسات سوق العمل الديناميكية قد تساهم في توفير الحل المناسب، خاصة من خلال تطبيق برامج التدريب في العمل المقرونة بالتوظيف المؤقت من أجل اكتساب الخبرة، ومنح الاعفاءات اللازمة للقطاع الخاص، وتوسيع برامج التدريب المهني خاصة في التخصصات المرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتشجيع برامج تشغيل الشباب من خلال منح قروض مدعومة لتأسيس الشركات الصغيرة الموجهة لخريجي الجامعات المتخصصين في الميادين الفنية والمهنية. كما تحتاج معالجة البطالة اصلاً عميقاً في المنظومة التعليمية من أجل رفع نوعية رأس المال البشري. إن هذه الحزم المقترحة سواء من طرف المؤسسات الدولية أو محلياً في إطار برامج العمل الحكومية لم تكن فاعلة في معالجة أوضاع العاطلين عن العمل، ذلك لضعف الإطار المؤسسي الذي تنفذ فيه هذه البرامج، مما يقلل من فعالية الحلول. كما قد تؤثر على البطالة عوامل هيكلية يصعب مُعالجتها في الأجلين القصير والمتوسط، وتحتاج إلى انقضاء التحول الديموغرافي، حتى يتم امتصاص الفائض من العمالة بشكل تدريجي. فمثلاً تشير نتائج مسح البطالة في الأردن لعام 2011 أن معدل البطالة



الإجمالي وصل 12.9% وهو مرتفع جداً. ولكن إذا قورن معدل البطالة بين المتزوج والأعزب فإن هذا المعدل ينخفض إلى 5.8% بالنسبة للفئة الأولى، ويرتفع إلى 24.4% بالنسبة للفئة الثانية. وإذا ما كان أغلب العازبين شباباً، فإن هذا الوضع يعكس ارتفاع "أجر القبول"، حيث لا تضغط الارتباطات العائلية على الأعزب لقبول أي عمل. وترتفع النسبة للإناث إلى 33%. وتشير نتائج بحث العمالة في الجزائر لعام 2010 أن نسبة العاطلين الذكور الذين يقبلون توظيفاً خارج ولاية إقامتهم تبلغ 77%، مقابل 20% فقط بالنسبة للإناث. هذه العوامل الهيكلية التي لا تتوفر عليها بيانات كثيرة قد توفر إجابة عن سبب ارتفاع معدلات البطالة وكيفية معالجتها.

## الهوامش

- (1) يقصد بدول الربيع العربي، تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا، البحرين والمغرب. أما الأردن والجزائر فتشهدان حراكاً لم يفض بعد إلى تحول سياسي مثل الدول المذكورة.
- (2) أنظر (إبراهيم البدوي و سمير مقدسي، 2011) حول تفسير ما يعرف بفجوة الديمقراطية العربية وتفسير أسبابها، حيث تعزى إلى الربوع النفطية في استدامة الصفقة الاستبدادية، وكذلك إلى الصراع العربي الإسرائيلي. يرى (رزاق، 2011)، أن القوى الخارجية التي ساهمت في تأسيس الأنظمة السياسية القائمة وكذلك التركيبة القبلية للمجتمعات العربية، تسمح باستدامة الأنظمة الشمولية في المنطقة العربية.
- (3) تفاعل هذه العوامل يظهر جلياً في الحالة التونسية الجزائرية والمغربية، حيث أن أحداث الربيع العربي أخذت مسارات مختلفة تماماً. في الحالة التونسية حصل تحول جذري نحو الديمقراطية، بينما أدت الأحداث في حالة المغرب إلى مزيد من الإصلاح نحو ملكية دستورية، في المقابل أدت الأحداث في الجزائر إلى تعزيز الوضع القائم.
- (4) حول تحليل الأسباب التي حالت دون تحول الدول النامية إلى دول متقدمة وكيف أضاعت الدول العربية فرص التنمية، أنظر (أحمد الكواز، 2006 و 2011). وحول الإنجاز التنموي العربي من منظور التنمية البشرية الموسعة، أنظر (علي عبد القادر، 2008). وحول أسباب تخلف الدول العربية، أنظر (القرعان، 2004).
- (5) قام (علي عبد القادر، 2011) بتقدير حجم الطبقة الوسطى في عينة من الدول العربية، وانتهى البحث إلى أن الطبقة الوسطى تشكل غالبية سكان المنطقة العربية، حيث بلغ وزنها 79 % من إجمالي السكان.
- (6) حول تأثير العولمة على سوق العمل والبطالة، انظر (وديع، 2007).
- (7) هنالك نقص شديد في بيانات التوزيع زمنياً ومكانياً، بالإضافة إلى أن بيانات تدفقات سوق العمل شحيحة جداً. كما أن تقييم التنمية الجهوية لتحديد درجة التوزيع السكاني غير مُمكنة، في ظل غياب عناصر الاقتصاد الجهوي.
- (8) حول تقييم عملية النمو في الدول العربية انظر: (عابد و داوودي، 2003)، و (البدوي، 2005)، وكذلك (بيساراديس و فاردوكيس، 2007).
- (9) لتقييم تجربة التعديل الهيكلي في كل من الجزائر ومصر يمكن الرجوع إلى: (النشاشيبي، 1998) و (جودة عبد الخالق، 2001).

- (10) حول تحديات العولمة و اقتصاد السوق أنظر: (العباس، 2002) و (عبد الخالق و كُريم، 2002). أما حول العولمة والبطالة يمكن الإطلاع على (عبد القادر، 2005) و (وديع، 2007).
- (11) حول دور المؤسسات والتنمية العربية، أنظر الكتاب الذي حرره (التونسي، 2005)، وانظر بشكل أخص ورقة (نونينكامب، 2004) حول النمو والصدمات والترتيبات المؤسسية في الدول العربية.
- (12) انظر (علي عبد القادر، 2002 و 2002ب)، وكذلك (العيان وآخرون، 1998).
- (13) حول الهبة السكانية والآثار الاقتصادية للتحوّل الديموغرافي، خاصة علاقة الهبة السكانية بالنمو السكاني، أنظر دراسة (بلوم وآخرون، 2003). و حول مقارنة التحوّل الديموغرافي والهبة السكانية في الدول النامية والمتقدمة، أنظر (ماسون، 2009).
- (14) حول الشباب والفرصة الديموغرافية في الوطن العربي، أنظر دراسة (عاطف خليفة، 2009).
- (15) حول دراسة بطالة الشباب في عينة من الدول العربية، أنظر (عشي، وآخرون 2011).
- (16) حول الخصائص الاقتصادية لدول الربيع العربي، انظر دراسة (مالك و عوض الله، 2011).
- (17) حول النمو السكاني وخصوبة النساء في الدول العربية، انظر دراسة (وينكلر، 2009) و (روبنسون، 2005). و حول قيود النمو في الدول العربية وخاصة قيود العمالة على النمو الاقتصادي، أنظر دراسة (بهاتاشارايا، 2010).
- (18) هناك العديد من الدراسات التي تناولت مسألة التشغيل ونمو القوة العاملة، من بينها، (نابلي وآخرون، 2007)، و (البنك الدولي، 2004 و 2007)، و (نيكلر، 2004)، و (مكتب العمل الدولي، 2008 و 2009)، و (كيلر و نابلي، 2002).
- (19) حول مساهمة الاناث في سوق العمل، انظر دراسة (روبنسون، 2005).
- (20) حول إشكاليات التعليم و سوق العمل، انظر (على عبد القادر، 2002)، و (سفيان، 2007) و (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003)، و (فرجاني، 2001)، و (لانت بريشت، 1999).
- (21) انظر (سولو، 1957)، و (بن حبيب و سبايغل، 1994)، و (مقدسي و آخرون، 2007) و (كيلر و نابلي، 2002) و (البدوي، 2005)، و (بارثلمي و آخرون، 2005)، و (العباس ورزاق، 2010).

- (22) هذه الأطروحات المتداولة في الساحة العربية والمتأتية من انطباعات رجال الأعمال، خاصة تلك الواردة في تقارير التنافسية العالمية، تحتاج إلى بيانات غير متوفرة لاختبار مدى صحة عدم مواءمة المخرجات مع متطلبات سوق العمل.
- (23) هناك العديد من الدراسات التي تناولت النمو العربي سواء بتطبيق منهج تفكيك عناصره، أو تلك التي استخدمت معادلات الانحدار بين الدول على طريقة بارو، ومن بين هذه التطبيقات يُذكر (مقدسى وآخرون، 2007)، و (البدوي، 2005).
- (24) تستحق تجربة تونس المزيد من التعمق والتحليل، ذلك لما حققته في مجال التنوع الاقتصادي والتوجه نحو التصدير في قطاعات كثيفة العمالة، مثل النسيج والسياحة، لكن لم تشهد تونس انخفاضاً ملحوظاً في مُعدل البطالة، بالرغم من مُعدل النمو الاقتصادي الجيد!
- (25) حسب آخر احصائيات مكتب العمل الدولي الواردة في (تقرير التشغيل العالمي 2012)، فقد بلغ متوسط معدل البطالة في عام 2011 حوالي 10%، مقابل 6% للعالم، وهو جلياً أعلى بالنسبة للإناث، حيث بلغ المتوسط العربي 18.5% مقابل 6% للعالم.
- (26) هذه الوضعية تعرفها مثلاً خريجات كلية الطب في الجزائر، حيث توجد أزمة توظيف في المراكز الحضرية الكبرى، بينما تعاني المدن الصغيرة والأرياف من نقص الأخصائيين، ذلك لأن أغلب المتخرجات إناث لا يحبذن الانتقال إلى العمل في أماكن غير متوفر بها السكن.
- (27) حول دور مؤسسات سوق العمل في التأثير على مُعدل البطالة، انظر (لايارد وآخرون، 1991)، و (جونسون و لايارد، 1986).
- (28) لدراسة مرونة سوق العمل انظر، (كامبوس و نوجنت، 2009).



## المراجع العربية

- العباس، بلقاسم، (2008)، "البطالة بين خريجي التخصصات العلمية"، المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم: التعليم واحتياجات سوق العمل، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- العباس، بلقاسم، (2008)، "البطالة ومُستقبل أسواق العمل في الكويت"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم 26.
- العباس، بلقاسم، (2010)، "حول صياغة اشكالية البطالة في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، المجلد 16، الإصدار 98.
- العباس، بلقاسم و دهال، رياض، (1998)، "البطالة وبرامج التصحيح الهيكلي في بعض الأقطار العربية" في كتاب "تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية، تحرير محمد عدنان وديع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- العباس، بلقاسم و رزاق، وشاح، (2011)، "رأس المال البشري والنمو في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم 43.
- الكواز، أحمد، (2006)، "هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم 20.
- الكواز، أحمد، (2011)، "لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان مُتقدمة تنموياً"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم 44.
- صندوق النقد العربي، (2009)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي.
- عبدالقادر، علي، (2005)، "قضايا المساواة وتوزيع الدخل في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم 13.
- عبدالقادر، علي، (2008)، "الديمقراطية والتنمية في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم 27.
- عبدالقادر، علي، (2011)، "الطبقة الوسطى في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، المجلد 10، الإصدار 103.
- و ديع، عدنان، (2007)، "العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم 23.

## المراجع الانجليزية

Abdel-khalek, G. (2001). "Stabilization and Adjustment in Egypt: Reform or De-Industrialization", Cheltenham, UK | Northampton, MA, USA: Edward Elgar.

Abdel-khalek, G. and Korayem, K. (2002). "Economic and Social Implications of Globalization for Arab Countries", In Laabas, B (2002), "Arab Development Challenges of the New Millennium", Ashgate, London.

Abed, G., and Davoodi, H. (2003). "Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa". IMF Publications: Washington D.C.

Ali A. A. (2002a). "Building Human Capital for Economic Development in the Arab Countries", ECES Working Paper No. 76 December 2002.

Ali, A. A. (2002b). "On the Relationship between Education, the Labor Market and the Measurement of Returns to Human Capital", in Al-Kawaz, Enhancing link between Education and Labor Market in the Arab Countries, Ch.2, 2002.

Arab Human Development Report, (2003), "Building a Knowledge Society", United Nations Development Program, Arab Fund for Economic and Social Development.

Barro, R. and Lee, J. (2010). "International data on educational attainment: updates and implications." CID Working Paper No. 42. Center for International Development at Harvard University.

Benhabib, J. and M. M. Spiegel, (1994). "The Role of Human Capital in Economic Development." Journal of Monetary Economics 34, 143-173.

Bhattacharya, R. and Wolde, H., (2010), "Constraints on Growth in the MENA

Region”, IMF Working Paper, WP/10/30, International Monetary Fund, February.

Bloom, D., Canning, D. and Sevilla, J., (2003), “The Demographic Dividend: A new perspective on the economic consequences of population change”, RAND corporation.

Campos, N. and Nugent, J., (2009), “A New Dataset of Labor Market Rigidity and Reform Indexes for up to 145 Countries Since 1960 in Some Cases (LAMRIG).

El Tony, M., (2005), “Studies on Institutions and Development Performance”, API Press, Kuwait.

Elbadawi, I , Makdissi, M (2011), “ Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit”, Routledge Studies in Middle Eastern Politics.

Elbadawi, I. A., (2005), Reviving Growth in the Arab World, Economic Development and Cultural Change 53(2): 293-326.

El-Erian, M., Helbling, T. and J. Page, (1998), Education, Human Capital Development and Growth in the Arab Economies, paper presented at the joint AMF-AFESD Seminar on Human Resource Development and Economic Growth, Abu Dhabi.

Fasano, U and Goyal, R (2000) “Emerging Strains in GCC Labor Markets”, IMF Working Paper International Monetary Fund.

Fergany, N. (2001), “Two Critical Challenges to Human Development in the Arab Region: Governance Reform and Knowledge Acquisition,” in B. Laabas, (ed.), Arab Development Challenges of the New Millennium, Ashgate, Aldershot.

Galal, A., (2002), The paradox of education and unemployment in Egypt. Working, Paper No. 67. The Egyptian Center for Economic Studies. Cairo, Egypt.

Gatti, R. et al, (2011), "Striving for better Jobs: The Challenge of informality in the Middle East and North Africa Region", World Bank, Washington, DC.

ILO., (2008), "Promoting employment opportunities for young men and women in the Arab Region", Arab Forum on Development and Employment, International Labor Organization.

ILO., (2009), "Growth, employment and decent work in the Arab region: Key policy issues". Arab Employment Forum, International Labor Organization.

ILO., (2010), "Global Employment Trends 2010: Preventing Deeper Job Crisis", Geneva, Switzerland.

Johnson and Layard, R., (1986), "The Natural Rate of Unemployment: Explanation and policy", Handbook of labor economics, Volume II. North Holland, Amsterdam.

Keller, J. and M. K. Nabli, (2002), "The macroeconomics of labor market outcomes in MENA over the 1990s: How growth has failed to keep pace with a burgeoning labor market". World Bank Working paper.

Kuran, T. (2004), Why the Middle East Is Economically Underdeveloped: Historical Mechanisms of Institutional Stagnation, Journal of Economic Perspectives, 18 (3), pp. 71-90.

Laabas, B., (2002), "Arab Development Challenges of the New Millennium", Ashgate, London.

Lant Pritchett, (1999), Has Education Had a Growth Payoff in the MENA Region? December 1999, The World Bank. MENA WP 18



Layard, R., Nickell, S., Jackman, R., (1991), "Unemployment: Macroeconomic Performance and the labor Market", Oxford University Press.

Makdissi, S., Fattah, Z. and Limam, I., (2007), "Determinants of Growth in the MENA Countries", In Nugent, J and Pesaran H (2007), Explaining Growth in the Middle East. Elsevier, Amsterdam.

Malik, A. and Awadallah, B., (2011), "The economics of the Arab Spring" CSAE Working Paper WPS/2011 23.

Mason, A., (2009), "Demographic Transition and Demographic Dividends In Developed and Developing Countries ", , Department of Economics, University of Hawaii and Population and Health Studies, East-West Center.

Messkoub, M., (2008), Economic Growth, Employment and Poverty in the Middle East and North Africa Employment Sector Employment Working Paper No. 19 Employment and Poverty Program, ILO, Geneva.

Moosa, I., (2008), "Economic Growth and Unemployment in Arab Countries: Is Okun's Law Valid", Journal of Development and Economic Policies, Vol. 10, No. 2, July.

Nashashibi, K., (1998), "Algeria: Stabilization and Transition to the Market", IMF Occasional Paper No. 165, International Monetary Fund.

Nabli, M. and Carlos Silva-Jáuregui Sara Johansson de Silva, (2007), "Job Creation in a High Growth Environment: The MENA Region" December 2007, Middle East and North Africa Working Paper Series No. 49.

Nunnenkamp, P., (2004), "Why Economic Growth Has Been Weak in Arab Countries: The Role of Exogenous Shocks, Economic policy Failure and Institutional Deficiencies. Journal of Development and Economic Policies.

Pissaradis, C. and Vardoukis, M., (2007), "Labor Markets and Economic Growth in the MENA Region", in Nugent, B and Pesaran M, Explaining Growth in the Middle East, Amsterdam and Oxford: Elsevier.

Razzak, W., (2011), "Political and Economic Institutions and the Arab Spring" , in "Proceedings of a conference on The Arab Spring': Its Origins, Implications and Outlook". New Zealand Institute of International Affairs (NZIIA) Victoria University of Wellington.

Robinson, J., (2005), "Female Labor Force Participation in the Middle East and North Africa", University of Pennsylvania, Paper posted at Scholarly Commons. [http://repository.upenn.edu/wharton\\_research\\_scholars/28](http://repository.upenn.edu/wharton_research_scholars/28)

Schneider, F., (2004), "The Size of the Shadow Economies of 145 Countries all over the World: First Results over the Period 1999 to 2003", December 2004 Institute for the Study of Labor IZA DP No. 1431.

Solow, R., (1957), "Technical Change and the Aggregate Production Function." Review of Economics and Statistics 39, 312-320.

Sufyan, A., (2007), "The Problematic of Education and the Arab Labor Market Needs," Dar Al-Hayat, August 19, 2007.

Syrquin, M. and Chenery, H., (1989), "Patterns of Development, 1950 to 1983", World Bank Discussion Paper N041.

Winckler, O., (2009), "Rapid Population Growth and the Fertility Policies of the Arab Countries of the Middle East and North Africa", University of Haifa.

World Bank, (2004), "Unlocking the employment potential in the Middle East and North Africa: Toward a new social contract". MENA Development Report, The World Bank, Washington, D.C.

World Bank, (2007), “MENA Economic Development and Prospects”. 2007. Washington, DC.

World Bank, (2011), “Poor Places, Thriving People: How the Middle East and North Africa Can Rise Above Spatial Disparities”, MENA Development Report.

World Economic Forum, (2012), “Global Competitiveness Report 2011-2012.